الأمم المتحدة S/PV.5086

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٥٠٨٦**

الثلاثاء، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد دانفورث	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كاريف
	إسبانيا	السيد ياينيس - بارنويفو
	ألمانيا	السيد تراوتفن
	أنغولا	السيد لوكاس
	باكستان	السيد خالد
	البرازيل	السيد فالي
	بنن	السيد زنسو
	الجزائر	السيد قطّي
	رومانيا	السيد موتوك
	شيلي	السيد دونوسو
	الصين	السيد غوان جيان
	فرنسا	السيد دوكلو
	الفلبين	السيد لكانيلاو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري

جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-62118 (A)

0462118

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2004/897)

رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/2004/921)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ سنة ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ سنة ١٩٩١ (S/2004/897)

رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/2004/921)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي البوسنة والهرسك ورواندا وصربيا والجبل الأسود وكرواتيا، يطلبون فيها دعوتهم للمشاركة في المناقشة بشأن البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، توجيه الدعوة إلى أولئك الممثلين للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والقاعدة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود أي اعتراض، تقرر ذلك.

أرحب باسم المجلس ترحيبا حارا بصاحب المعالي السيد ميومير جوجول، وزير خارجية كرواتيا، وصاحب المعالي السيد زوران لونكار، وزير الإدارة العامة والحكم الذاتي المحلي لجمهورية صربيا، نيابة عن صربيا والجبل الأسود.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد كوسليوجيتش (البوسنة والهرسك)، والسيد جوجول (كرواتيا)، والسيد نغوغا (رواندا)، والسيد لونكار (صربيا والجبل الأسود) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للقاضي ثيودور ميرون، رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ سنة ١٩٩١.

تقرر ذلك.

أدعو القاضي ميرون لشغل مقعد إلى طاولة المجلس.

سأعتبر أن مجلس الأمن يقرر توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للقاضي إريك موسيه،

رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

تقرر ذلك.

أدعو القاضي موسيه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس.

سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة كارلا ديل بونتي، المدعية العامة بالمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ سنة ١٩٩١.

تقرر ذلك.

أدعو المدعية العامة ديل بونتي لشغل مقعد إلى طاولة المجلس.

سأعتبر أن مجلس الأمن يقرر توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

تقرر ذلك.

أدعو المدعي العام جالو لشغل مقعد إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأود أن أوجه اهتمام الأعضاء إلى المستنسخات الضوئية من الرسالتين اللتين جرى تعميمها يومي ١٨ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، على التوالي، من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ورئيس المحكمة الجنائية لرواندا، واللتين سوف تصدران بوصفهما من وثائق مجلس الأمن تحت الرمزين S/2004/897 و S/2004/921.

وسوف يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطات إعلامية من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمدعية العامة بها، ومن رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعي العام بها. وعقب تلك الإحاطات، سأعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء ملاحظات أو توجيه أسئلة.

ونظراً لعدم وجود قائمة متكلمين بالنسبة لأعضاء المجلس، أود أن أدعوهم إلى إشعار الأمانة العامة في حالة رغبتهم في التكلم.

أعطي الكلمة الآن للقاضي ثيودور ميرون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

القاضي ميرون (تكلم بالانكليزية): يشرفني كثيرا أن أخاطب هذه الهيئة بتقديم الجزء الثاني من تقرير رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤). ومن دواعي سروري بشكل خاص يا سيدي أن أتكلم هنا اليوم في ظل رئاستكم.

لقد مضى الآن ما يزيد قليلا على ستة أشهر منذ قدمت إلى المجلس، على النحو المحدد بموجب القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤) تقييمين لي وللمدعية العامة عن التقدم الذي أحرزته المحكمة صوب تنفيذ استراتيجية الإنجاز.

ولعلي أبدأ بتناول الإحصاءات الخاصة بعبء العمل. فقد أتمت المحكمة منذ إنشائها محاكماتها في ١٨ قضية تتعلق بمتهمين يبلغ عددهم ٣٦. وقد اعترف ١٧ متهماً آخرون بالذنب، ثلاثة منهم قدموا اعترافاتهم في منتصف المحاكمة. ولا تزال دوائر المحاكمات الثلاث بالمحكمة تعمل بكامل طاقتها، فتعالج ست قضايا في نفس الوقت. ويجري في الوقت الحالي الاستماع إلى أربع محاكمات. وتوجد حاليا قضيتان أخريان في مرحلة كتابة نص الحكم، يحين موعد إصدار الحكم في أولاهما قبل نهاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، وسيتم إصدار الحكم في الثانية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وفي ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أصدرت دائرة محكمة برديانين حكمها. وبالتالي، فإن المحكمة أنجزت أو تنظر على مستوى الدرجة الابتدائية في قضايا تشمل٦٠ متهما في ٢٤ محاكمة و ١٥ محاكمة منفصلة اعترف المتهمون فيها بالتهم الموجهة إليهم.

ومع أن عوامل عديدة لها أهمية في تحديد قدرة المحكمة على التقيُّد بالجدول الزمني الذي وردت تفاصيله في استراتيجية الإنجاز، فإن بضعة عوامل تبرز بوصفها ذات أهمية خاصة: قدرة المحكمة على إحالة قضايا إلى الهيئات القضائية الوطنية المختصة لمحاكمتها أمام تلك الهيئات؛ وتحسين تعاون دول يوغوسلافيا السابقة مع المحكمة؛ واستمرار تركيز موارد المحكمة على المتهمين من أعلى المستويات.

أولا، سأتكلم عن قدرة المحكمة على إحالة قضايا إلى الهيئات القضائية الوطنية المختصة لتنظر فيها تلك الهيئات. وإن نقل بعض ملفات هذه القضايا من لاهاي ينطوي على تخفيض عبء العمل الملقى على كاهل المحكمة بشكل مفيد. وبناء على ذلك، فإن اعتماد القاعدة ١١ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة أدى إلى منح دوائر المحكمة صلاحية إحالة ملفات الاتهام إلى سلطات الدولة التي ارتكبت فيها الجريمة، أو الدولة التي أُلقي القبض فيها على المتهم، أو الدولة التي لها ولاية ولديها استعداد لقبول القضية ومعدة على نحو كاف لقبولها. وفي تحديد ما إذا كانت إحدى دوائر المحكمة ستحيل ملف اتهام ما، يجب على دائرة المحكمة أن تنظر في مدى خطورة الجريمة التي يتهم المتهم بارتكابها ومستوى مسؤولية المتهم، وفقا لنية مجلس الأمن المتمثلة في أن تحتفظ المحكمة بالولاية القضائية على المتهمين من أعلى المستويات وعلى أكثر الجرائم خطورة. وبديهي أنه لا يجوز للمحكمة أن تحيل قضايا إلى ولايات قضائية قد لا توفر للمتهم محاكمة عادلة، أو التي يكون الحكم بالإعدام نتيجة محتملة للمحاكمة فيها.

وقد بدأت المدعية العامة بالفعل بتقديم طلبات لإحالة قضايا إلى الولايات القضائية المحلية بموجب القاعدة ١١ مكررا. وحتى الآن، قدمت ستة طلبات تشمل ١٠ متهمين، وطلبت إحالة سبع قضايا إلى محاكم البوسنة والهرسك، واثنتين إلى محاكم كرواتيا، وواحدة إلى اتحاد دولة صربيا والجبل الأسود. وكلفت إحدى دوائر المحكمة بمراجعة هذه الطلبات تمهيدا لإحالتها بموجب القاعدة ١١ مكررا، وعندما يتقرر نهائيا أن بعض أو جميع هذه الطلبات مناسبة، فإن إحالة هذه القضايا ستوفر مساعدة حقيقية للمحكمة تمكنها من الالتزام بجدولها الزمني مما يتيح لها الامتثال لاستراتيجية الإنجاز.

واستخدام عملية القاعدة ١١ مكررا لإدماج البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا والجبل الأسود في عملية تقديم الجناة إلى العدالة سيكون له فوائد تتجاوز كثيرا تخفيض

عـدد القضـايا المعروضـة علـى المحكمـة وتعزيـز اسـتراتيجية الإنجاز. فإشراك هـذه الحكومـات الوطنيـة في العمليـة سيؤدي إلى إحـلال المصـالحة والعدالـة في المنطقـة، وتشـجيع تطـوير الالتزام بسيادة القانون. وبوسع المحاكم الوطنية أن تقوم بهذا الـدور، ولكـن شـريطة ألا تسـتخدم المحاكمـات لأغـراض سياسـية وأن تكـون مسـتوفية للمعـايير الدوليـة المتعلقـة بالإجراءات القانونية الصحيحة والمحاكمة العادلة. ولتحقيق هذه الغاية، ابتدأ أعضاء آخرون من المجتمع الدولي يمدون يد العون إلـى محكمـة سراييفو الناشئة. بيد أنه لا يزال يتعين تقديم دعم إضافي كبير، وذلك كما أدرك مجلس الأمن في دعوتـه، الـتي وجههـا في الفقـرة ١٠ مـن قـراره ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، إلى تقديم مزيد من الدعم المالي.

ودول يوغوسـلافيا السـابقة في مراحـل متفاوتـة مـن الاستعداد لقبول القضايا التي تحيلها إليها المحكمة. وقريبا، ستصبح دائرة محكمة خاصة تابعة لمحكمة الدولة في البوسنة والهرسك مستعدة لقبول القضايا التي تحال إليها، المتعلقة بمسؤولين من ذوي الرتب الصغيرة والمتوسطة. وقد قدم مسؤولون من المحكمة إلى مكتب المثل السامي دعما كبيرا في إنشاء دائرة المحكمة الخاصة. وتتوقع السلطات البوسنية أن تصبح هـذه الـدائرة جـاهزة للعمـل في كـانون الثـاني/ينـاير ٢٠٠٥، والمحكمـة مسـتعدة لتبـدأ إحالـة القضـايا المناسـبة في أسرع وقت ممكن عمليا.

والمحكمـة مشـغولة بعـدد مـن المبـادرات المصـممة للإسراع في عملية الإعداد لإحالة القضايا في نهاية المطاف مـن المحكمـة الدوليـة ليوغوسـلافيا إلى كرواتيـا وإلى صـربيا والجبل الأسود. فعلى سبيل المثال، نظمت المحكمة برنامجا شـاملا يتكـون مـن سـت حلقـات دراسيـة تدريبيـة لقضـاة ومدعّين عامين من كرواتيا، يرجح أن يشاركوا في محاكمة المتهمين في قضايا جرائم الحرب. وهذا البرنامج، الذي نُظّم بمبادرة من وزير العدل في كرواتيا، اشتمل على حلقات دراسية نظمها مسؤولو المحكمة في أواخر ربيع وأوائل صيف عـام ٢٠٠٤، وجـرى تكـرار تنظيمهـا في الخريـف. وركـزت هـذه الحلقـات الدراسية على قـرارات أو اجتـهادات المحكمـة وعلى القـانون الإنسـاني الـدولي، بهـدف تعزيـز معرفـة القضـاة والمـدعين العـامين الكـروات بهـذه المواضـيع وتحسـين قـدرتهم على النظر في انتهاكات القانون الإنساني الدولي الجسيمة.

وأثنـاء زيـارتي الرسميـة الأولى لكرواتيـا، في أوائـل تشـرين الثـاني/نـوفمبر ٢٠٠٤، أُعجبـت بالمسـتوى المهـني في المحكمـة العليـا في كرواتيـا وفي محـاكم البلـد الموجـودة في زغرب. وأنا متفائل تجاه قدرات هذه المحاكم المتنامية على النظر في قضايا جرائم الحرب وفقا لمعايير حقوق الإنسان الدوليـة ومعـايير الإجـراءات القانونيـة الدوليـة. وقـد أخـبرتني بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى كرواتيا، في رسالة مؤرخـة ١٢ تشـرين الثـاني/نوفمبـر ٢٠٠٤، أنـه يـرجح أن يتمكن عدد محدود من المحاكم في كرواتيا من النظر في عـدد محدود من القضايا التي تحال إليها، ولكن إحالة عدد كبير من القضايا من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا إلى كرواتيا يمكن أن يؤدي إلى إثقال كاهل نظام القضاء الكرواتي، نظرا لقدرته الحالية المحدودة.

وقد استضافت المحكمة أيضا في زيارة مدتها أسبوع، نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سبعة قضاة من دائرة جرائم الحرب المنشأة حديثا التابعة لمحكمة منطقة بلغراد، التي تعرف باسم المحكمة الخاصة لجرائم الحرب. وتعمل تلك المحكمة على تطوير قـدرات هامـة. وقـد كـان الهـدف مـن الزيـارة تيسـير نقـل المعرفـة والخـبرة مـن ممارسـات المحكمـة، وإقامة قنوات اتصال بين المحكمة الخاصة والمحكمة الجنائية. وبطلب من المدعي العام، تنظر إحدى دوائر المحكمة في إحالة قضية واحدة إلى صربيا والجبل الأسود.

والعامل الثاني الذي يؤثر على قدرة المحكمة على التقيد باستراتيجية الإنجاز هو مدى تعاون دول يوغوسلافيا السابقة. حاليا يوجد تباين كبير في مدى استعداد بضع دول على التعاون مع المحكمة. وفي حين أن تعاون البوسنة والهرسك مع المحكمة لا يزال جيدا جدا في جميع الميادين، إلا أنه لا يوجد أي تعاون من جانب جمهورية صربسكا. ولم تبذل سلطات جمهورية صربسكا أي جهد جدي للعثور على الفارّين والقبض عليهم، كما أن مسألة الوثائق المفقودة، وربما تكون مخبأة، لم تُحلّ بعد. وتعاون كرواتيا مع المحكمة جيد في جميع الميادين، باستثناء ما يتعلق بإلقاء القبض على أنتي غوتومينا، وهو الوحيد من كرواتيا الذي لا يزال هاربا من العدالة. وضرورة القبض على أنتي غوتومينا وتسليمه إلى المحكمة الدولية في لاهاي لا تزال مسألة بالغة الأهمية، وهي مسألة كان ينبغي أن تُحلّ منذ مدة طويلة. وبالنسبة لصربيا والجبل الأسود، على الرغم من نقل ليوبيسا بيارا في الآونة الأخيرة، وإحراز بعض التقدم في السماح لبعض الشهود بالإدلاء بشهاداتهم، لا تزال المحكمة تشعر بقلق بالغ تجاه عدم تعاون الحكومة، لا سيما عدم استعدادها لإلقاء القبض على الهاربين. وأنا أتفق مع المدعي العام في أن لتعاون تلك الدولة بصورة عامة مع المحكمة أهمية خاصة، لا سيما اتخاذ تدابير ضد تخويف الشهود وضد الضغط على القضاة والمدعين العامين.

ثالثا، من الضروري أن تواصل المحكمة إتباع قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، الذي طالب فيه المجلس المحكمة، في الفقرة ٥ بما يلي:

”عند استعراض وإقرار أية قرارات اتهام جديدة، أن تكفل أن تتركز قرارات الاتهام هذه على أبرز القادة الذين يُشتبه في تحملهم المسؤولية العظمى عن الجرائم التي تدخل ضمن الولاية القضائية للمحكمة“.

وتنفذ القاعدة ٢٨ ألف من القواعد الإجرائية والثبوتية للمحكمة هذا التوجيه بكونها تطلب من المكتب، وهو هيئة تتألف من رئيس ونائب رئيس المحكمة والقضاة الذين يرأسون الدوائر الابتدائية الثلاث، التأكيد على أن كل اتهام يقدمه المدعي العام يركز على واحد أو أكثر من أبرز القادة الذين يُشتبه في تحملهم المسؤولية العظمى عن الجرائم التي تدخل ضمن الولاية القضائية للمحكمة. وحتى الآن، حدد المكتب، بموجب المادة ٢٨ ألف أن الاتهامات الأخيرة قد توفر فيها كلها معيار أبرز القادة.

أما بالنسبة لحالتنا الراهنة، فيما يتعلق ببرنامج استراتيجية الإنجاز، فقد اقترحت تقديرات المحكمة لشهر أيار/مايو ٢٠٠٤، أنه سيمكننا إنهاء محاكمة المتهمين المحتجزين أو الذين هم رهن الإفراج المؤقت في ذلك الوقت وكذلك محاكمة الهارب أنتي غوتوفينا قبل نهاية عام ٢٠٠٨. ولكنني أشرت كذلك إلى أنه إذا كان متهمون جدد أو هاربون حاليون سيصلون إلى لاهاي ويتطلبون محاكمات جديدة منفصلة، فسيصبح من غير المرجح أن تتم محاكمة جميع المتهمين الموجودين رهن الاحتجاز قبل نهاية عام ٢٠٠٨.

ومنذ تقريري الأخير المرفوع إلى مجلس الأمن، صدرت لائحة اتهام جديدة واحدة: تتعلق باتهام غوران هادزيتش. وإنه متهم، في جملة أمور، بارتكاب عمليات القتل والترحيل الجماعية، خلال اضطلاعه بدور رئيس مقاطعة صربيا المستقلة لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية. إنه ما زال هاربا. وأضيفت قضيتان إلى القضايا، بإلقاء القبض على ليوبيسا بيارا وميروسلاف برالو، وهما هاربان سبق توجيه الاتهام إليهما. وقد اتهم بيارا بالقيام بدور قيادي في عمليات الإبادة الجماعية التي ارتكبها جيش جمهورية صربسكا، في منطقة سريبرينتسا المحصورة. أما برالو، فهو متهم بارتكاب سلسلة من جرائم الحرب،

بما فيها الاغتصاب والقتل والتعذيب، عندما كان عضوا في فتيان مجلس الدفاع الكرواتي في منطقة وادي لاسفا في البوسنة والهرسك. وقد مثل المتهمان أمام المحكمة مرة أولى.

ولا تتطلب هذه الإضافات إلى قائمة المحكمة مراجعة مهمة للتقديرات التي قدمتها للمجلس في أيار/مايو ٢٠٠٤. فما زلنا نقدر حاليا أنه – على افتراض الموافقة على نسبة معقولة من الطلبات المعلقة والمتوقعة بتطبيق المادة ١١ مكررة – يمكن أن تستكمل المحكمة محاكمة جميع المتهمين المحتجزين حاليا، بما فيهم أولئك الذين هم في حالة الإفراج المؤقت وكذلك محاكمة غوتوفينا، شريطة نقله إلى لاهاي قبل عام ٢٠٠٦ ومحاكمة تشيرماك وماركاتش قبل نهاية عام ٢٠٠٨. ولكن أي زيادة في لائحة المحاكمات، بما في ذلك إلقاء القبض على رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش أو إلقاء القبض على أي من الجنرالات الصرب الأربعة الذين وجه الاتهام إليهم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ستجعل الوفاء بأجل عام ٢٠٠٨ متوقفا بشكل تام على القدرة على التصرف في بعض الحالات العالقة أو التي ستعرض على المحكمة في المستقبل بطريقة أخرى غير المحاكمة الكاملة في المحكمة، سواء باعتراف المتهمين بجرائمهم أو بنقلها بموجب المادة ١١ مكررة. وستقلل الاتهامات الجديدة المتوقعة في الأسابيع القادمة، والتي قد تترتب عنها محاكمات جديدة، من احتمال الوفاء بأجل عام ٢٠٠٨ إذا توجت بوصول متهمين جدد، سواء تم إلقاء القبض عليهم أو سلموا أنفسهم طواعية. ولا نتوقع أن تكون أي من هذه الحالات مناسبة للرجوع وفقا للمادة ١١ مكررة. وقد يعترف أو لا يعترف المتهمون بالتهم الموجهة إليهم في هذه الحالات، ولكن تبقى هذه المسألة بين المتهمين والمدعي العام.

وبالطبع، فإن هذه التوقعات تتوقف على بعض الافتراضات المهمة. بعد نتائج انتخاب القضاة الدائمين في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، يمكن توقع مواصلة المحاكمات الجارية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ دون توقف. غير أنه قد يطلب من مجلس الأمن أن يمدد ولاية قاض من القضاة الدائمين لبضعة أشهر بغية إتمام القضية المعروضة عليه. كما أن من المستحيل توقع مقدار التأخر المرتبط بصحة متهم أو دفاعه أو عقبات أخرى قد تعيق سير المحاكمة بشكل منظم.

ويؤثر الكثير من العناصر على قدرة المحكمة على تنفيذ استراتيجية الإنجاز بنجاح. أولا، إنه من قبيل الضرورة القصوى أن تتوفر المحكمة على الموظفين المناسبين، حتى تكون قادرة على تحمل عبء العمل المتزايد. وهذا المطلب الرئيسي، من أجل إصدار أحكام فعالة وعادلة، يهدده تجميد التعيينات الساري حاليا، والذي لا يحد من قدرة المحكمة على تعيين موظفين جدد بغية التصدي لعبء العمل المتزايد فحسب، بل يمنعها من تعيين موظفين جدد أيضا، ولو ليحلوا محل الموظفين الأساسيين الذين يتركون المحكمة. ومن الصعب أن نبالغ في التأكيد على الخطر الذي يشكله ذلك على مهمة المحكمة. فبدون المساعدة المناسبة من جانب الموظفين القانونيين، سيزيد الوقت المطلوب من جانب قضاة المحكمة للنظر في كل القضايا المعروضة عليهم والبت فيها. وقد يؤدي النقص الحالي في موظفي المحكمة الأساسيين إلى استحالة الاستمرار في عقد جلسات في قاعة المحكمة لست محاكمات في نفس الوقت.

ولقد اشتركتُ شخصيا في الأشهر القليلة الماضية في محاولات إقناع الحكومات بدفع متأخراتها. لقد تكللت تلك الجهود بنجاح بالغ. وأود أن أعرب، في هذا الصدد، عن صادق امتناني للاتحاد الروسي والولايات المتحدة على دفعهما في الأشهر القليلة الماضية كامل اشتراكاتهما المقررة لعام ٢٠٠٤. ويعني هذا أن كل أعضاء المجلس الدائمين الخمسة دفعوا ما تخلد بذمتهم عن سنة ٢٠٠٤ كاملا. كما يبرز ذلك عزما سياسيا قويا مرغوبا فيه، يرمي لإنجاح عمل

المحكمة ويوفر مثالا طيبا. ويجب أن يلغى تجميد التعيينات في المحكمة دون المزيد من الإبطاء بغية تجنب الإضرار بمصداقية العدالة الدولية وتحمل تكاليف إضافية.

ثانيا، يجب أن يكون بوسع المحكمة أن تركز مواردها على محاكمة أبرز المتهمين المشتبه في تحملهم أكبر قسط من المسؤولية على جرائم مقترفة في دائرة اختصاص المحكمة، في إطار الوقت المحدد لاستراتيجية الإنجاز. ويتطلب هذا تطوير مؤسسات محلية في دول يوغوسلافيا السابقة، تكون قادرة على تلقي القضايا التي يمكن إحالتها بموجب المادة ١١ مكررة. وسيتأثر الجدول بشكل إيجابي في حالة اعتراف متهمين إضافيين بما نسب إليهم. ومن شأن تحسين التعاون من طرف الدول الأعضاء واتخاذ الإجراءات المناسبة لتجنب التوقف نتيجة لانتهاء فترة عمل مكتب القضاة المخصصين في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أن يعزز أكثر قدرة المحكمة على تحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز. ويجدر بالذكر كذلك أنه، كما كتبت إلى المستشار القانوني، سيكون من المفيد أن تتم انتخابات القضاة المخصصين في أقرب وقت ممكن من سنة ٢٠٠٥، حتى يتسنى للمحكمة أن تبدأ بتنظيم المحاكمات في أوانها وبأكبر قدر من الكفاءة.

لقد تطرقت إلى بعض الصعوبات في محاولة تنفيذ استراتيجية الإنجاز للمحكمة. وإذ آخذ تلك الصعوبات بعين الاعتبار، أود أن أوضح أن المحكمة تلتزم التزاما تاما باستراتيجية الإنجاز ولن تتهاون أبدا وهي تبذل كل جهد بغية إنجاز أهداف الاستراتيجية بنجاح.

ولدى المحكمة في هذا الصدد تصميم ثابت على أن تبذل قصارى جهدها للوصول إلى قرار في كل المحاكمات الابتدائية مع حلول ٢٠٠٨. وإن من دواعي تشجيعي تقدير أعضاء الجمعية العامة، عندما شرعت الجمعية في النظر في التقرير السنوي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بالتدابير التي تم اتخاذها سلفا لزيادة الكفاءة وتناسب المردود مع الكلفة في المحكمة. أود أن أخبر مجلس الأمن أن القضاة لديهم على جدول أعمالهم مقترحات إصلاح إضافية من شأنها، إذا تم اعتمادها، أن يكون لها تأثير حقيقي على تقليص طول المحاكمات في حين تراعي، في نفس الوقت، الأصول القانونية في كل أوجهها. وسأبقي أعضاء المجلس والأعضاء عموما على علم بالتدابير الإضافية التي ستتخذ.

لديَّ كلمات ختامية قليلة. بالرغم من النطاق الواسع والطبيعة غير المسبوقة لمهمة المحكمة فإنها قطعت شوطا كبيرا نحو تحقيق هدف مجلس الأمن المتمثل في ضمان أن يتحمل الأشخاص المسؤولون عن جرائم الحرب والإبادة والجرائم ضد الإنسانية المسؤولية عن جرائمهم في محاكمات علنية تستوفي أعلى معايير الأصول القانونية الدولية. لقد شكل الاجتهاد القضائي الذي طورته المحكمة سلفا، في قضايا القانون الجنائي الدولي والإجراءات الجنائية الدولية، مصدرا أساسيا لمحاكم جنائية أخرى أقيمت تحت رعاية الأمم المتحدة وستوفر ولا شك هاديا للمحكمة الجنائية الدولية. وسيتضمن ميراثنا مجموعة مثيرة للإعجاب من الأحكام المتعلقة بالقانون الجنائي الدولي الأساسي وبالقانون الإنساني وبحقوق الإنسان، وعلى نفس الدرجة من الأهمية الإجراءات والأدلة الجنائية الدولية.

ومع تقدم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في الفترة الأكثر نشاطا وإنتاجية من تاريخها، فإنها تواصل إرسال رسالة قوية بشأن المسؤولية والمحاسبة إلى يوغوسلافيا السابقة وإلى المجتمع الدولي بأسره. وقد أثبتت المحكمة أن الملاحقات والمحاكمات الدولية لمجرمي الحرب بمقتضى حقوق الإنسان ومراعاة الأصول القانونية ممكنة وجديرة بالثقة. المحكمة ملتزمة بمواصلة تحسين طرق عملها وقواعدها وإجراءاتها. لكن لن يسمح لاستراتيجية

الإنجاز بأن تعرض للخطر حقوق المتهمين في مراعاة الإجراءات القانونية الأصولية أو أن تخلق ثغرة للإفلات من العقاب.

أكرر دعوتي السابقة ودعوة أسلافي لكل دولة عضو بلا استثناء إلى الاضطلاع بما هو مطلوب منها لدعم عمل المحكمة. ما زال ٢٠ هاربا طلقاء وينبغي اعتقالهم. ويتضمن هذا العدد رادوفان كراديتش وراتكو ملاديتش وأنتي غوتوفينا. وفي هذا الصدد، أحث مجلس الأمن على الانتباه إلى الأخطار التي يشكلها بالنسبة للعدالة الدولية الظهور بمظهر مَن يسمح للهاربين بدغدغة الأمل الزائف بأن بمقدورهم أن ينجوا من المحكمة ويصمدوا أكثر منها. مع اقتراب نهاية دورة حياة المحكمة، علينا أن نتوخى الحذر من أن نعرض للخطر تراث العدالة وإنهاء الإفلات من العقاب والمصالحة في يوغوسلافيا السابقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر القاضي ميرون على إحاطته الإعلامية. أعطي الكلمة الآن لرئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

القاضي موسي (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب أعضاء مجلس الأمن. وأرحب بهذه الفرصة لتقديم التقرير السنوي التاسع للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (S/2004/601) الذي عرض على الجمعية العامة الأسبوع الماضي خلال الجلسة العامة الثالثة والخمسين، ولتقديم تقييم لاستراتيجينا للإنجاز، تماشيا مع قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

وبالرغم من أنه لم تنقض إلا خمسة أشهر على آخر ظهور لرئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومدعيها العام أمام مجلس الأمن في ٢٩ حزيران/يونيه هذه السنة، فإنه تم تحقيق الكثير. لقد قدمت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا نسخة مستكملة لاستراتيجيتها للإنجاز إلى مجلس الأمن الأسبوع الماضي. وأدرك أن هذا الوثيقة متوفرة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

يمكن أن يُرى من التقرير السنوي أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أصدرت، خلال الفترة التي يتم استعراضها، خمسة أحكام ابتدائية تهم تسعة متهمين. تم إصدار حكم ابتدائي آخر يوم ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وبذلك يصل العدد الإجمالي للأحكام الابتدائية التي تم إصدارها من طرف المحكمة الجنائية الدولية لرواندا منذ انطلاق أول محاكمة في كانون الأول/ينابر ١٩٩٧ إلى ١٧ حكما، تهم ٢٣ شخصا. ومن المتوقع أن تجري المحاكمة الموالية في أوائل ٢٠٠٥. ولم يسبق أبدا أن كان أداء العدالة عاليا إلى هذا الحد.

في سنة ٢٠٠٣، بدأت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أربع محاكمات جديدة تهم ما مجموعه ١٠ متهمين. وقد كان هذا راجعا إلى وصول خمسة قضاة مخصصين هذه السنة. فقد زاد قرار مجلس الأمن ١٥١٢ (٢٠٠٣) عددهم إلى تسعة. ووصل القضاة المخصصون الأربعة الآخرون إلى أروشا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ ومكن وصولهم من الشروع في محاكمتين جديدتين أخريين. في سنة ٢٠٠٤، شرعنا في ما مجموعه أربع محاكمات جديدة تهم سبعة محتجزين، ستة منهم بعد الفترة التي يغطيها التقرير السنوي. وبناء على ذلك، فإن ٢٥ شخصا تجري حاليا محاكمتهم. وأود أن أجدد تأكيد تقديرنا لمجلس الأمن على اتخاذه القرار ١٥١٢ (٢٠٠٣).

وهذا يقودني إلى ثلاث نقاط لديها صلة بتنفيذ استراتيجيتنا للإنجاز. النقطة الأولى هي أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لديها الآن من القضايا التي تم الانتهاء منها والمتواصلة ما مجموعه ما يهم ٤٨ متهما. وذلك يعني أننا

وصلنا إلى العدد الموعود به في استراتيجيتنا للإنجاز لنيسان/أبريل من هذه السنة.

ثانيا، يتذكر أعضاء مجلس الأمن أنه كان من المقرر، في استراتيجية الإنجاز تلك، أن يتم الانتهاء من ثلاث محاكمات سنة ٢٠٠٤. وهذا الهدف بدوره قد تم تحقيقه. وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه، أصدرت الدوائر الابتدائية أحكاما في محاكمات غاكومبتسي وندينداباهيزي. وقد تم الانتهاء من المحاكمة الثالثة، موهيمانا، وهي الآن في مرحلة المرافعات الختامية. والحكم متوقع في بداية ٢٠٠٥.

النقطة الثالثة هي أن ثلاث محاكمات، حسب استراتيجية الإنجاز لنيسان/أبريل ٢٠٠٤، تتعلق بستة متهمين تبدأ في الفترة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر هذه السنة. وذلك التخطيط بدوره تم الانتهاء منه. لقد انطلقت قضية تسيمبا في ٣٠ آب/أغسطس؛ وبدأت قضية سيرومبا ومحاكمة العسكريين الثانية في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وعلى ذلك الأساس، يسرني أن أؤكد أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تسير وفق جدولها الزمني. ونعتزم إتمام كل المحاكمات مع حلول ٢٠٠٨، كما يقضي بذلك القراران ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

دعوني الآن أقدم تقييما أكثر تفصيلا. يمكن تقسيم المحاكمات الجارية التي تهم ٥٢ متهما إلى مجموعتين: قضايا تهم متهمين عدة وقضايا تهم متهما وحيدا. خمس محاكمات تهم متهمين عدة تشمل ٢٢ متهما. هذه المحاكمات كثيرة الملفات ومعقدة ومستهلكة للوقت، لأن الادعاء والدفاع سيستدعيان عددا كبيرا من الشهود. وبالتالي، أنا مسرور لقول إنه تم إحراز تقدم كبير في محاكمة بوتاره التي تهم ستة متهمين وفي محاكمة العسكريين الأولى التي تهم أربعة متهمين. ففي كلتا المحاكمتين، انتهى الادعاء مؤخرا من قضيته بعد أن استدعى ٥٩ و ٨٢ شاهدا، على التوالي. وستشرع فرق الدفاع في قضاياها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وفي المحاكمة الحكومية التي تهم أربعة متهمين، لم يبق سوى ١٢ شاهد إثبات.

إن الإنجازات في هذه المحاكمات الثلاث التي تهم متهمين عديدين عناصر هامة في تنفيذ استراتيجيتنا للإنجاز. وتظهر تجربتنا مع القضايا الأخرى متعددة المتهمين أن عرض قضية الدفاع تتطلب وقتا أقل من قضية الادعاء لأن استجواب الخصم يستغرق وقتا أقصر. وقد بقيت قضيتان متعددتا المتهمين وهما في مرحلة أولية. وقد بدأت المحاكمة العسكرية الثانية في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وتأخرت بسبب حالة مرضية. وأما محاكمة كاريميرا والمجموعة التي بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، فستبدأ من جديد بعد أن قضت محكمة الاستئناف بذلك. وستعطى الأولوية لهاتين المحكمتين في العام ٢٠٠٥.

وأما قضايا المتهمين الفرادى، فهي أقل تعقيدا من المحاكمات متعددة المتهمين وتستغرق وقتا أقل. وقد بدأت محاكمة غاكومبيتسي في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣ وصدر الحكم في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وتكون بذلك قد استغرقت ٣١ يوما. وبدأت محاكمة ندينداباهيزي في ١ أيلول/سبتمبر ، وصدر الحكم فيها في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وبذلك استغرقت ٢٧ يوما. وفي محاكمة موهيمانا التي بدأت في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤، قدم الأطراف الأدلة خلال ٣٤ يوما من المحاكمة. وكما أشرنا آنفا نتوقع صدور الحكم في بداية ٢٠٠٥. وهذه المحاكمات الثلاث الأخيرة تؤكد قدرة المحكمة على إنهاء المحاكمات الأحادية المتهم في أقل من عام واحد، مع أن القضاة في هذه المحاكم يجرون أيضا محاكمات متعددة المتهمين. وقبل أسبوعين انتهى الادعاء من تقديم دعواه في قضية سيمبا، التي بدأت في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤. وينبغي أن أضيف هنا أننا في معرض تحديد موعد لمحاكمة الفردية المتهم في بداية ٢٠٠٥.

ولضمان الحد الأقصى من العمل القضائي المنجز، من المهم أن نوازن بين المحاكمات الأحادية المتهم والمحاكمات المتعددة المتهمين. والمحاكمات الثماني الجارية الآن تجري في ثلاث قاعات محكمة فقط. وهذه مهمة صعبة وتتطلب التخطيط بعناية على المدى الطويل. ويتم تحديد موعد محاكمة المتهم المنفرد خلال فترات الانقطاع في المحاكمات الكبيرة، ذات المسارين، أو يتم الاستماع عليها في نوبات صباحية أو مسائية في أوقات متزامنة مع محاكم أخرى. إننا نتطلع إلى ضمان استمرار التقدم في سير عمل المحاكمات الخمس المتعددة المتهمين. وبعد إنجازها لن يبقى سوى محكمات لمتهم واحد. وستصبح مهمتنا حينذاك أكثر سهولة.

وفي اجتماعنا مع مجلس الأمن في حزيران/يونيه الماضي، أشرت إلى إمكانية بناء قاعة محكمة رابعة. فنظام النوبات يعني أن جلسات المحكمة الصباحية أو المسائية ينبغي أن تكون أقصر بساعتين من جلسة اليوم الكامل. وستكون قاعات المحكمة الإضافية عنصرا هاما في استراتيجية الإنجاز، حيث أنها ستسهل إعطاء الأولوية لمحاكمات معينة متعددة المتهمين، وبذلك ستقلل من الفترات اللازمة لإنجازها. وفي ضوء مناخ القيود الراهنة على الميزانية، ينبغي أن يأتي تمويل بناء وإدارة القاعات الجديدة من التبرعات الطوعية. ولذلك نجري محادثات استطلاعية بهذا الشأن مع حكومتين معنيتين.

وينبغي أن أؤكد أيضا أن خبرتنا مع لجنة المحكمة المؤلفة من ممثلي دوائرها، والمدعي والمقرر، كانت وما زالت إيجابية. واللجنة على اتصال مع مختلف أفرقة الدفاع وقد سهَّلت عملية الإعداد للمحاكمة في بعض القضايا من خلال تعريف المشاكل وحلها بشكل حاسم.

واسمحوا لي أن أؤكد، كما فعلت في الجمعية العامة في الأسبوع الماضي، أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لا يمكنها الالتزام بالجدول الزمني الذي حدده قرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) إلا إذا توفرت لها الموارد الكافية. وللأسف عجزت بعض الدول الأعضاء عن دفع اشتراكاتها للمحكمتين المخصصتين. ونتيجة لذلك تم تجميد تعيين موظفين جدد للمحكمتين. وحتى الآن لم يكن لذلك تأثير هام على استراتيجية الإنجاز لمحكمة رواندا. وتمكنا من مواصلة سير المحاكمات، ولكن الوضع بات حرجا. وقد ترك أكثر من ٨٠ في المائة من الموظفين المحكمة منذ تجميد التوظيف. ويتزايد عدد الوظائف الشاغرة في كل شهر. والعديد من هذه الوظائف مرتبطة مباشرة بالعمل القضائي لمحكمة رواندا.

واسمحوا لي أن أقدم بعض الأمثلة التي أوردناها في استراتيجية الإنجاز المنقحة. توجد حتى هذا اليوم تسع وظائف شاغرة لموظفين قانونيين في الدوائر الثلاث. وقد علق ملء هذه الشواغر بسبب التجميد. ولو تم تعيينهم كانوا سيعملون تحت الإشراف المباشر للقضاة. وهناك عدد من القضاة الدائمين والمخصصين الذين لا يوجد لهم مساعدين قانونيين. وهم لذلك يتقاسمون خدمات الموظفين القانونيين من خلال ترتيبات خاصة. ولكن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر. وسينقل المدعي العام المشاكل الصعبة التي يعاني منها مكتبه. وقد تقلصت أيضا قدرة المقرر على تزويد العملية القضائية بالدعم اللازم. وفضلا عن ذلك، فإن نقص الموارد قد أثر على أفرقة الدفاع. ومن المفارقات أن الاشتراكات المالية التي لا غنى عنها لا يتم دفعها بينما تبذل المحكمة كل ما في وسعها لإنجاز مهمتها.

وعلى الرغم مما تقدم، أود أن أقول بكل وضوح إن المحكمة ملتزمة التزاما كاملا باستراتيجية الإنجاز. وسنبذل كل جهد ممكن لتحقيق الأهداف المحددة في تلك الاستراتيجية، بما في ذلك إكمال جميع المحاكمات الابتدائية بحلول عام ٢٠٠٨.

وقد أشرت سابقا إلى النتائج التي حققناها فيما يتعلق بالمحاكمات الأحادية المتهم. وإننا نناقش باستمرار كيفية تحقيق المزيد من الكفاءة في عملنا. وسنستمر في تحسين أساليب عملنا وسنبلغ أعضاء مجلس الأمن وسائر أعضاء الأمم المتحدة بأية إجراءات ينبغي اتخاذها.

وسيؤكد المدعي العام من جديد أنه ما زال ملتزما بالوفاء بموعد استكمال عمليات التحقيق في نهاية ٢٠٠٤. وأنه سيتعامل مع المتهمين الذين رفعت ضدهم لوائح الاتهام والمشتبه بهم الذين ما زالوا فارين من وجه العدالة، وكذلك خططه لنقلهم إلى القضاء الوطني. وعلى أساس طلب المدعي بالنقل، ستقرر دوائر المحكمة ما إذا كان هذا الشخص أو ذاك سيتم نقله أم لا. واسمحوا لي أن أقول نقطة واحدة، وهي أن المقارنة بين النسختين الحالية والسابقة لاستراتيجية الإنجاز توضح أنه بالرغم من البدء بعدد من المحاكمات الجديدة، فإن عدد المحتجزين الذين ينتظرون المحاكمة في أروشا قد ازداد من ١٥ إلى ١٨. وهذا أمر لا يبعث على الدهشة. فقد تم نقل ثلاثة من المتهمين إلى أروشا منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وقد كانوا سابقا من مجموعة المتهمين أو المشتبه بهم الفارين من وجه العدالة. والمسألة ببساطة هي أن ثلاثة من الهاربين من العدالة والمتهمين بأعمال الإبادة الجماعية قد تم إلقاء القبض عليهم.

إن المحكمة تقدر تعاون سلطات رواندا. وفي العام الماضي أبلغت عن وجود تدفق مستمر للشهود من كيغالي إلى أروشا. ويسعدني أن أؤكد أن هذا الوضع ما زال قائما. وبناء على طلبنا، تلقينا وثائق لإجراءات قضائية من رواندا لكي نتمكن من إجراء تقييم موثوق لمصداقية الشهود. وهذا أمر مهم لسلامة العملية في أروشا. ومن المهم أيضا بالنسبة للادعاء والدفاع على حد سواء تلقي المساعدة اللازمة لإجراء عمليات التحقيق في رواندا.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أضيف أن التعاون داخل المحكمة ممتاز. ويجتمع الرئيس والمدعي والمقرر بشكل مستمر في مجلس للتنسيق ويحافظون على الاتصال الدائم. ويستمر طاقم موظفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في التزامه وعمله الشاق.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالتعبير عن تقديري العميق لمجلس الأمن على دعمه للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وتشكر المحكمة أيضا الأمين العام على دعمه المتواصل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة دل بونتي المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

السيدة دل بونتي (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أمثل هنا مرة أخرى لكي أقدم تقييما للتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الإنجاز. وقد وُزِّع تقييم مكتوب بالفعل، وأعتزم الآن التركيز على الشواغل الرئيسية.

إن استراتيجية الإنجاز لها عنصران: المحاكمة التي تجري في لاهاي لأبرز القادة المسؤولين عن ارتكاب أخطر الجرائم، وإحالة المتهمين من الرتب الدنيا والمتوسطة إلى المحاكم المحلية. وبالرغم من التقدم الكبير الذي تحقق على الجبهتين في الفترة المشمولة بالإبلاغ، ينبغي التأكيد على أن عددا من العراقيل التي لا سيطرة للمحكمة عليها قد تتسبب في تعطيل استراتيجية الإنجاز.

وتتمثل أولى هذه العقبات في عدم تعاون الدول، ولاسيما في القبض على الأشخاص الذين توجه إليهم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة اتهامات أو في نقلهم. ولا يزال هناك ٢٠ هاربا، ومعظمهم ممن ينبغي محاكمتهم في لاهاي. ومع ذلك، هناك قلة منهم يمكن محاكمتهم أمام

الولايات القضائية الوطنية، وقدمنا الطلبات المتصلة بنقلهم بالفعل، أو أنها ستقدم عما قريب.

ومن بين المتهمين الهاربين ثلاثة أشخاص يُذكرون بشكل متكرر في قرارات مجلس الأمن، دون جدوى حتى الآن، مع الأسف، وهم: رادوفان كراديتش وراتكو ملاديتش وأنتي غوتوفينا. وبالإضافة إلى أولئك المتهمين الرئيسيين الثلاثة، فمن بين الهاربين الرئيسيين الآخرين بوروفكانين وبندوريفيتش وبوبوفيتش ونيكوليتش، وقد وجهت لهم اتهامات فيما يتعلق بالإبادة الجماعية في سريبرينتشا، وكذلك الجنرالات الأربعة – لوكيتش ولازاريفتش وبافكوفيتش وجورجيفتش – المتهمين بالمسؤولية الفردية المباشرة، إلى جانب مسؤولية القيادة في الجرائم المرتكبة في كوسوفو في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩.

ولن تتحقق أهداف المحكمة، كما حددها مجلس الأمن، قبل أن يتم محاكمة أولئك المتهمين في لاهاي. وقد خلص وزراء الاتحاد الأوروبي إلى نفس التقييم، حيث ذكروا في ١٢ تموز/يوليه:

”إن عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لن يكتمل بدون القبض على المتهمين الرئيسيين من أمثال رادوفان كراديتش وراتكو ملاديتش وأنتي غوتوفينا ونقلهم إلى لاهاي“.

وعلاوة على ذلك، فإن التأخير في القبض على أولئك المتهمين الهاربين ونقلهم يجعل تخطيط المحاكمات أكثر تعقيدا ويقوض الكفاءة القضائية، لأنه لا يمكن ضم القضايا المتماثلة في محكمة واحدة. وعلى سبيل المثال، كان يمكن محاكمة كراديتش مع مومسيلو كرايشنك، وهو أيضا أحد أبرز القادة السابقين في جمهورية صربسكا داخل البوسنة والهرسك، الذي تجري محاكمته حاليا. أما لوكيتش ولازاريفتش وبافكوفيتش وجورجيفتش، فما زال يمكن محاكمتهم مع ميلوتينوفيتش وأوجانيتش وساينوفيتش، فهؤلاء ينتظرون محاكمتهم في وحدة الاحتجاز التابعة للمحكمة.

والموقف مماثل بالنسبة لغوتوفينا. إذ أن شريكيه شيرماك ومركاتش ينتظران المحاكمة أيضا. وكان ينبغي أن يحاكم بوروفكانين وبندوريفيتش وبوبوفيتش ونيكوليتش مع بيارا الذي تم القبض عليه ونقله مؤخرا. وبالتالي، فمن الأهمية بمكان بالنسبة للإطار الزمني لاستراتيجية الإنجاز أن يتم القبض على أولئك الأشخاص في أسرع وقت ممكن لتفادي ازدواجية الجهود وتبديد الموارد.

إن حكومات كرواتيا وصربيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك تتحمل المسؤولية الرئيسية عن إحضار هؤلاء المتهمين الهاربين إلى لاهاي. ومعظمهم، ربما أكثر من عشرة أشخاص، يعيشون أحرارا في صربيا. وقد أوضح رئيس الوزراء كوستنيتشا أنه ليس مستعدا لإلقاء القبض على الهاربين – وإن كان مستعدا فحسب لمحاولة إقناعهم بتسليم أنفسهم طواعية. وفي ١٣ تموز/يوليه، تم تسليم لائحة الاتهام ضد غوران هاديش، الرئيس السابق لما يسمى جمهورية صربسكا كرايينا، في كرواتيا، إلى السلطات المختصة في بلغراد، التي زودت أيضا بمعلومات محددة عن مكان هاديتش. وبعد ساعات من ذلك، تحديدا، لاحظ محققونا أنه قد أُحيط علما بما حدث وأُخلِيَ سبيله على الفور. وقد اختفى منذ ذلك الحين.

وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أُبلغت إلى رئيس الوزراء الصربي معلومات مفصلة عن مكان لوبيزا بيارا، أحد المعاونين المقربين لراتكو ملاديتش، الذي وجهت إليه اتهامات في عام ٢٠٠٢. ولم يبد بيارا مقاومة عند القبض عليه، ونُقِل إلى لاهاي ليلة ٩ تشرين الأول/أكتوبر. ومن الواضح أنه تم القبض عليه لسبب وحيد هو أن مكتبي قد وفر كل المعلومات عن مكان المتهم الهارب، وأن بلغراد

كانت تعرف أننا نراقب مقر إقامة بيارا. علاوة على ذلك، كان من المقرر أن أخاطب وزراء الاتحاد الأوروبي بعد يومين من ذلك. ومثل هذا الضغط المباشر هو وحده الكفيل بتحقيق نتائج. ومع ذلك، فلا ينتظر من مكتبي أن يفعل نفس الشيء بالنسبة لكل واحد من الهاربين. وفضلا عن ذلك، ولأسباب سياسية محلية تخص السلطات الصربية، فقد صورت عملية الاعتقال على أنها استسلام طوعي. وأكدت تلك السلطات على سياستها الرسمية، القائمة على ضرورة أن يسلم جميع الهاربين أنفسهم طوعا. ولكن تلك السياسة لم تؤد إلى إي نتائج حتى الآن، وهي تنطوي على تناقض صارخ مع الالتزامات الدولية للبلد، أي التي تستوجبها المادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وقرارات مجلس الأمن العديدة.

وقد اختارت الحكومة الصربية عامدة أن تتجاهل التزاماتها القانونية. واستُرعِيَ انتباه المجلس مرة أخرى في ٤ أيار/مايو إلى امتناع صربيا المستمر عن التعاون، وذلك في تقرير وجهه الرئيس. وفي نفس الوقت، فإن موقف التحدي الذي تتخذه الحكومة الصربية إزاء المحكمة، وإزاء المجلس أيضا، لم يتغير.

ومع ذلك، هناك بعض التقدم الذي يمكن إحاطة المجلس علما به في مجالات التعاون التي تقع في اختصاص دولة اتحاد صربيا والجبل الأسود. فبفضل العمل الفعال لمجلس التعاون الوطني، تمت معالجة ذلك الكم الكبير من المتأخرات من طلبات الإذن بإجراء مقابلات مع مسؤولين سابقين. وهناك أيضا رغبة في حل المشاكل المتصلة بالوصول إلى الوثائق، وإن كانت لا تزال هناك صعوبات كثيرة، إذ توجد الوثائق المطلوبة أساسا في أيدي سلطات تعوق التعاون مع المحكمة. وبشكل عام، فإن عدم تعاون بلغراد ما زال يمثل أهم العقبات التي تواجهها المحكمة في تنفيذ استراتيجية الإنجاز.

وفي حين أن معظم الهاربين قد وجدوا ملاذا آمنا في صربيا، لا يزال البعض منهم يقيمون في البوسنة والهرسك أو يسافرون بشكل دوري إلى ذلك البلد. ويتمتع هؤلاء بحماية شبكات قوية. وقد اتخذ الممثل السامي تدابير فعالة ضد تلك الشبكات تتضمن بداية لإصلاح هيكلي على مستوى الدولة ومستوى الكيانات. ولكن، تبقى الحقيقة أنه بعد تسع سنوات من اتفاق دايتون، لم تلق سلطات جمهورية صربسكا القبض على شخص واحد ممن وجهت إليهم المحكمة اتهامات. وهذا يثير أسئلة جوهرية عن استعداد قادة جمهورية صربسكا للوفاء بوعودهم بالتعاون مع المحكمة باتخاذ تدابير حازمة.

وأعتقد أن ذلك يؤكد أيضا أن هناك أوجه قصور أساسية ومنهجية في هياكل الأمن وإنفاذ القانون في البوسنة والهرسك، وخاصة في جمهورية صربسكا. ويجب معالجة أوجه الضعف هذه بغية أن تساعد الهياكل في نهاية الأمر البلد على التعاون مع المحكمة الدولية، لا أن تعوقها. ولا يمكن الحكم، بأي معايير معقولة، على وزارتي الدفاع والداخلية في جمهورية صربيسكا بأنهما ساعدتا في هذا الصدد. وينبغي أن يساعد تقرير لجنة سريبرينيتشا الذي فرضه المجتمع الدولي على جمهورية صربيسكا، حال إصداره، على زيادة الوعي بالإبادة الجماعية وعلى ضرورة معاقبة المسؤولين عن ارتكابها.

وساندت قوة تحقيق الاستقرار المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على مر السنين، وستستكمل القوة قريبا ولايتها، التي ينبغي أن تتسلمها قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. والأمر الذي يشكل خيبة أمل كبيرة بالنسبة لي هو أنه يتعين على قوة تحقيق الاستقرار أن تغادر بينما رادوفان كراديتش ما زال هاربا، لا سيما وأن جميع قادة قوة تحقيق الاستقرار وعدوني بأنهم سيلقون القبض عليه خلال مدة ولايتهم.

وفي رأيي، فإن النجاح لن يتحقق إلا حينما تعمل السلطات ذات الصلة في صربيا وجمهورية صربيسكا في النهاية مع القوات الدولية. ولا بد من المزيد من تشجيع ذلك التعاون عبر الحدود في جميع أنحاء المنطقة. وفي هذا السياق، فإن تسليم ميروسلاف برالو في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر يشكل تطورا إيجابيا. فقد صدرت مذكرة سرية بإلقاء القبض على هذا المتهم في عام ١٩٩٥. وكانت هناك مؤشرات قوية إلى أنه يعيش في كرواتيا، بالرغم من أن السلطات الكرواتية نفت ذلك. وعندما رفعت السرية في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، تم إلقاء القبض عليه في البوسنة والهرسك بعد مجرد شهر واحد.

وبينما يوجد جميع الهاربين تقريبا في صربيا أو في البوسنة والهرسك، فإن هناك واحدا من كبار المتهمين دأب على التواجد بشكل متكرر في كرواتيا، قبل وقت قصير لا يتجاوز الصيف الماضي. واختفى آنتي غوتافينا في حزيران/يونيه ٢٠٠١، بعد مجرد أن أبلغته السلطات الكرواتية بوجود مذكرة سرية صادرة ضده. وفي ربيع هذا العام، من الواضح أن كرواتيا عززت جهودها لتحديد مكان غوتوفينا وإلقاء القبض عليه. بيد أنه قد تثار شكوك حيال فعالية تلك التدابير، أو حتى جديتها، إذ أنها لم تسفر عن نتائج ملموسة حتى الآن، حتى فيما يتعلق بأماكن تواجد غوتوفينا داخل كرواتيا أو خارجها. ومن الناحية الأخرى، هناك مؤشرات قوية إلى أن غوتوفينا، الذي لا ينكر أحد سمعته العامة بصفته بطلا قوميا، حظي بشبكة دعم جيدة التنظيم، بما فيها هياكل الدولة، وما زال يستفيد من هذه الشبكة. والأمر الذي يحظى بأهمية كبيرة لاستراتيجية إنجاز المحاكمات وللإنجازات الشاملة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة هو أن يقدم غوتوفينا إلى العدالة في لاهاي. وتلك هي العقبة الوحيدة المتبقية أمام تعاون كرواتيا مع المحكمة. وحالما يتم إحضار غوتوفينا إلى لاهاي، سيصبح من الممكن القول إن كرواتيا حقا تتعاون بشكل كامل مع المحكمة. ويعني الفشل في تحديد مكان غوتوفينا، سواء كان داخل كرواتيا أو خارجها، وفي تسليمه أن الشبكات التي تحمي مجرمي الحرب أكثر قوة من الجزء الحكومي الذي يريد حقا أن يتعاون بشكل كامل مع المحكمة. وإذا تراجع الضغط الدولي في هذه الحالة، فسيجري تصور الأمر بأنه إشارة إلى أن المجتمع الدولي قد لا يكون راغبا بعد الآن في جعل أكبر القادة المسؤولين عن ارتكاب أخطر الجرائم، بمن فيهم كراديتش وملاديتش، يمثلون أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

كما أن إلقاء القبض على الهاربين يشكل مقياسا لقدرة الدول على الشروع في إجراء المحاكمات المحلية، مثلما هو مؤشر إلى التزام الدول بسيادة القانون. والعنصر الأساسي الثاني لاستراتيجية الإنجاز هو أن تحال إلى الدول القضايا التي صدرت بشأنها لوائح اتهام والتي لم تصدر بشأنها لوائح اتهام فيما يتعلق بالمتهمين ذوي المستوى المتوسط أو المنخفض. بيد أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يجب أن تكون حريصة على أن الدول التي تحال إليها القضايا قادرة على الشروع في إجراء المحاكمات وراغبة في ذلك، وعلى أن تجرى تلك المحاكمات وفقا لأعلى المعايير القضائية. وما فتئت المحكمة الدولية تساند بشكل نشط إنشاء محاكم متخصصة لجرائم الحرب في جميع أنحاء المنطقة. وأسهم مكتب المدعي العام بخبرته في تنظيم حلقات دراسية تدريبية للمدعين العامين والقضاة بغية تعزيز قدرات الولايات القضائية الوطنية على محاكمة جرائم الحرب في محاكم عادلة وموثوق بها. وما زلنا ندعم جهود مكتب الممثل السامي لإنشاء غرفة لجرائم الحرب في إطار محكمة الدولة للبوسنة والهرسك بغية محاكمة المتهمين ذوي المرتبة المنخفضة والمتوسطة الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا أصلا لوائح الاتهام بشأنهم. بيد أن التشغيل

السليم لتلك المؤسسات هو، في نهاية المطاف، خارج سيطرتنا.

ويوجد داع شرعي للقلق هو أن بلدا مثل صربيا، التي لا ترغب في إلقاء القبض على المتهمين، لن يكون راغبا في محاكمة مجرمي الحرب المزعومين محليا أو غير قادر على محاكمتهم. والشبكات التي تدعم الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب شبكات قوية بحيث يمكنها أن تتدخل في الإجراءات القضائية، بما في ذلك تخويف الشهود وممارسة الضغط السياسي على القضاة والمدعين العامين، أو حتى بتهديد استقرار البلد.

وفي كلتا صربيا الكبرى وكوسوفو، يجري استخدام الخطابات القومية في حملات لتشويه سمعة المحكمة الدولية ومدعيها العام. والرسالة الموجهة هي نفسها: إذا تعاونت السلطات مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإنها ستؤدي إلى زعزعة استقرار البلد. والجماعات التي تنسق تلك الدعاية بارعة في التهديد أو ارتكاب أعمال العنف أو في لوم المحكمة، مجسدة في مدعيها العام. وينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي والسلطات المنتخبة ديمقراطيا المزيد من التدابير الحاسمة ضد تلك الشبكات.

وسيتعين على المحكمة الدولية، حينما تختار الولاية القضائية التي تزمع أن تحيل إليها القضايا، أن تنظر في المناخ العام السائد في البلدان المعنية. كما سيتعين عليها أن تأخذ في الحسبان مصالح الضحايا. ووفقا للمبدأ الذي مفاده أنه ينبغي أن يجري إعمال العدالة في أقرب مكان ممكن إلى الضحايا والمكان الذي ارتكبت فيه الجرائم، فإن السياسة التي يتبعها المدعي العام هي أنه ينبغي، بقدر الإمكان، إحالة القضية إلى سلطات الدولة التي ارتكبت فيها الجرائم. وفي نهاية هذا العام، فإن ١١ قضية صدرت بشأنها لوائح اتهام وتتضمن ٢٠ متهما سيتم اقتراحها على غرف المحكمة من أجل إحالتها إلى الولايات القضائية المحلية وفقا للمادة ١١ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ومجال الاهتمام الثالث الذي يؤثر على استراتيجية إنجاز المحاكمات وهو مجال خارج سيطرتنا هو توفير الموارد الكافية لمكتبي. وكما يعلم الأعضاء جيدا، فإن الأمانة العامة فرضت تجميدا على التوظيف الجديد في أيار/مايو ٢٠٠٤. وعلاوة على ذلك، فإن ميزانية شعبة التحقيقات لعام ٢٠٠٥ لم تتم الموافقة عليها. وما فتئت تلك التدابير تتخذ فيما تقدم الهيئات الأخرى، بما فيها هيئات الأمم المتحدة، مجموعات عروض تنافسية للمحققين والمدعين العامين العاملين في مكتبي. وخلال العام الماضي، فقد مكتب المدعي العام ما يزيد على ٤٠ في المائة من كبار موظفيه القانونيين. وبسبب تجميد التوظيف، لا يمكن استبدالهم إلا من خلال الترقية الداخلية، وذلك ينشئ مشاكل إضافية، لأنه أصبح من العسير بشكل متزايد الاستمرار في الترقية الداخلية إلى المستويات العليا دون تعريض المعايير المهنية للخطر. ووصل معدل الشواغر في مكتبي الآن ما يقارب ٢٥ في المائة. وتلك الحالة تؤدي بالفعل إلى إعاقة عمل المكتب ويمكنها قريبا أن تؤثر على كفاءة المحاكمات.

إن نقص تعاون الدول، وحالة استعداد سلطاتها التشريعية المحلية، والأزمة المالية هي العوامل الثلاثة الرئيسية التي تؤثر سلباً على استراتيجية الإنجاز. ولكني ما زلت ملتزمة باستراتيجية الإنجاز وإطارها الزمني.

وسيكون المعيار الرئيسي الأول لتنفيذ استراتيجية الإنجاز إنهاء جميع التحقيقات قبل نهاية هذا العام. فسوف تُستكمل كل التحقيقات الستة الباقية قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وذلك بتوجيه عدد من الاتهامات الجديدة. ولكن لأن اثنين من تلك الاتهامات يمكن ضمهما إلى قضيتين

قائمتين، لن يسفر عن توجيه تلك الاتهامات سوى إجراء أربع محاكمات إضافية في لاهاي كحد أقصى. وبالنسبة للادعاء العام، تُبذل جهود مستمرة لدعم القضاة في جهودهم لتبسيط الإجراءات وزيادة فعالية المحاكمات. إن مكتبي مستعد حاليا للبدء بإجراء خمس محاكمات، وهو منخرط في خمس محاكمات أخرى تُجرى حاليا.

ولكن لن تكون لتلك الجهود أي أثر ما لم يُقدم جميع المتهمين إلى المحاكمة في لاهاي في الوقت المناسب قبل نهاية عام ٢٠٠٨. وحيث أننا ندخل المرحلة الثانية من استراتيجية الإنجاز، سيكون عام ٢٠٠٥ حاسما. فإن لم يُعتقل بعض أهم المتهمين، مثل كراديتش وملاديتش وغوتوفينا ويحالوا إلى المحاكمة في الأشهر المقبلة، قد تقتضي الضرورة تغيير المواعيد المستهدفة في استراتيجية الإنجاز.

وفي عام ٢٠٠٥ ستحل أيضا الذكرى السنوية العاشرة لثلاثة أحداث رئيسية: الإبادة الجماعية في سريبرينيتشا، واتفاق دايتون، وتوجيه الاتهامات إلى كراديتش وملاديتش. وإذا كان المجتمع الدولي لم يتمكن من منع الإبادة الجماعية، ينبغي على الأقل ألا يسمح لتلك الإبادة وجرائم أخرى خطيرة بأن تفلت من العقاب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر المدعية العامة على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

السيد جالو (تكلم بالانكليزية): قبل حوالي خمسة أشهر، توقعت في تقريري الأخير المقدم إلى مجلس الأمن بأن ينتهي الادعاء العام من تقديم مرافعاته في محاكمة ١٠ أشخاص متهمين قبل نهاية هذا العام ومحاكمة أربعة أشخاص آخرين في أوائل عام ٢٠٠٥. وأبلغت المجلس بأننا مستعدون للبدء بمحاكمة ستة متهمين آخرين قبل نهاية عام ٢٠٠٥، وإنهاء تحقيقاتنا التي تشمل مستهدفين جدداً قبل نهاية عام ٢٠٠٤، وتوجيه اتهامات جديدة، إن كانت هناك اتهامات جديدة، بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، والشروع في مشاورات مع رواندا وبلدان أخرى بشأن إحالة قضايا إلى سلطاتها القضائية الوطنية للمحاكمة.

ويسعدني أن أبلغكم بإحراز تقدم في تلك الأمور. فمنذ تقديم ذلك التقرير، أنهى الادعاء العام تقديم مرافعاته في محاكمة العسكريين الأولى وفي محاكمة بوتاري، اللتين تشملان إجمالاً ١٠ متهمين. ومن المنتظر أن تبدأ مرافعات الدفاع في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ونتوقع إنهاء مرحلة تقديم مرافعات الادعاء العام في المحاكمة الثانية للحكومة التي تشمل أربعة متهمين بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٥. والمحاكمات التي تشمل عددا من المتهمين تشكل تحديا كبيرا لاستراتيجية الإنجاز بسبب تعقيدها والسوقيات المطلوبة لمواصلة هذه المحاكمات. وعند الانتهاء من تقديم مرافعات الادعاء في المحاكمة الثانية للحكومة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، سوف يقل كثيرا التحدي الذي يشكله هذا النوع من القضايا.

وكما توقعنا، شرع الادعاء العام خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٤ في تقديم مرافعاته ضد ستة متهمين آخرين في قضية العسكريين الثانية وقضيتي سامبا وسيرومبا أحاديتي المتهم. ويسعدني إبلاغكم بأنني أكملت مرحلة تقديم مرافعات الادعاء العام في قضية سامبا، وكان يمكنني إكمالها في قضية سيرومبا لولا طلب الدفاع التأجيل. ولكننا نتوقع إكمال تقديم مرافعاتنا في محاكمة سيرومبا بحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٥.

وكما أشار رئيس المحكمة، ما زال مكتبي ملتزما بالموعد النهائي المحدد لإنهاء التحقيقات في أية اتهامات جديدة قبل نهاية عام ٢٠٠٤، وتوجيه أية لوائح اتهام جديدة قد

تستجد بحلول الربع الأخير من عام ٢٠٠٥، وهذا ما أبلغنا مجلس الأمن به في جلستنا السابقة.

ويعد مكتب المدعي العام أيضا لتقديم قضايا المحتجزين الباقين إلى المحاكمة، ويبلغ عددهم الآن ١٨ محتجزاً. وفي ذلك الصدد، نعتزم الاستعداد لبدء محاكمات جديدة تتعلق بثمانية على الأقل من أولئك المحتجزين خلال عام ٢٠٠٥، وذلك وفقا للسياسة الجديدة لتوجيه لوائح الاتهام في القضايا الأحادية المتهم. علاوة على ذلك، ينبغي أن تكون محاكمة أربعة متهمين آخرين جاهزة للبدء بها، مرة ثانية، بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في قضية الحكومة الأولى، وفقا للقرار الذي اتخذته مؤخرا دائرة الاستئناف المشتركة بين المحكمتين.

ولقد بدأت إجراء مناقشات مع رواندا ودول أخرى بشأن إمكانية إحالة قضايا إلى تلك الدول. وتلك المناقشات جارية حاليا. في الوقت ذاته، يعد مكتب المدعي العام الملفات والقضايا المختارة للإحالة. ونعتزم تقديم الطلبات اللازمة إلى دوائر المحاكمة في أوائل عام ٢٠٠٥ لاستصدار أوامر إحالة تلك القضايا. ومع ذلك، يجب أن أحذر من أنه، وباستثناء رواندا، ليس من السهل أن نجد دولا مستعدة لإجراء محاكمات لقضايا محالة من المحكمة وقادرة على ذلك وراغبة فيه. فخياراتنا محدودة للغاية في اختيار الدول.

وما زال أيضا اعتقال وتسليم المتهمين الهاربين محفوفا بالصعوبات. ايفريم سيتاكو، الذي اعتُقل في وقت سابق من هذا العام في هولندا، تم أخيرا تسليمه إلى المحكمة الدولية قبل أسبوع. وما زال ١٤ متهما آخرين هاربين. فمستوى الدعم الدولي الذي تقدمه الدول التي يقيم فيها هؤلاء الأشخاص انخفض عما هو مطلوب لنجاح برنامج الاعتقالات. وما زال أغلب الهاربين يقيمون في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولم يُستجب لمحاولات عديدة من المحكمة الدولية لإجراء حوار مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن هذه المسألة، فيما عدا قضية يوسف مونياكازي المنفصلة، والذي تم تسليمه في وقت سابق من هذا العام. ومع ذلك، سنواصل بذل جهودنا وسنبلغ المجلس بما يستجد في هذه الحالة. وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه من الضروري أن يحض المجلس الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها القانونية في هذا الصدد والامتثال لقرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) باعتقال المتهمين الهاربين في أراضيهم وتسليمهم إلى المحكمة لمحاكمتهم.

وما زلنا ملتزمين بتنفيذ استراتيجية الإنجاز ولا نرى ضرورة لأي تعديل إضافي لها. فمن نواح عديدة، وكما أشرت إليه في البداية، نحن نسير حسب الجدول الزمني. ولكني نبّهت المجلس في إحاطتي الإعلامية السابقة إلى الأثر السلبي المحتمل على نجاح استراتيجية الإنجاز المترتب على تجميد التوظيف. وقلت آنذاك لا يمكن مواصلة إجراء المحاكمات على النحو الأمثل ما لم تتوفر الموارد الملائمة لنشاط المحكمة الأساسي – ألا وهو المحاكمة – حتى تُنفذ بفعالية.

إن عام ٢٠٠٥ سيمثل تحديا حقيقيا. فخلال تلك السنة نتوقع أن يكون لدينا أعلى عدد على الإطلاق من الأشخاص الذين يُحاكمون في وقت واحد في المحكمة الدولية. ولا أتوقع انخفاض هذه الذروة قبل عام ٢٠٠٦. ومن المنتظر أن يرتفع كثيرا عدد قضايا الاستئناف، التي تشمل حاليا ١٤ شخصا، عند الانتهاء من كل محاكمة جديدة، حيث أن كل قرار للمحكمة يتعلق بكل متهم سيفضي – حسب التجربة – إلى استئناف أو ربما استئنافين. ومن المنتظر في عام ٢٠٠٥ أن يُضطر مكتب المدعي العام إلى التعامل مع ٣٠ استئنافاً.

وسيتواصل العمل المكثف لإعداد قضايا للمحاكمة والإحالة. ورغم تسجيل بعض التقدم في عام ٢٠٠٤ في إعداد القضايا ومحاكمتها، إلا أن الاستمرار في إحراز هذا التقدم والقيام بما هو متوقع من حجم عمل متزايد سيكونان تحديا كبيرا حينما تستمر المعاناة من آثار تجميد التوظيف والقيود على الموارد.

ولقد أضر تجميد التوظيف بمكتب المدعي العام أشد الضرر. ورغم إنشاء مجلس الأمن لمكتب مستقل للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في العام الماضي، أعاق التجميد توظيف الأفراد في المكتب. فلا يوجد فيه سوى نصف موظفي الدعم الستة. وبالمثل، لم تبلغ وحدة الاستئناف الجديدة، التي أنشئت عملاً بنفس قرارات المجلس التي أنشأت المنصب المذكور، طاقتها الكاملة، بل الواقع أنها تبلغ نصف قوامها المدرج في الميزانية نظراً للتجميد، في الوقت الذي يتزايد فيه عبء العمل عليها، وسيواصل ازدياده مع إنجاز مزيد من المحاكمات وتقديم مزيد من الاستئنافات.

وفي قسم الادعاء، نجم عن وقف التوظيف ١٧ وظيفة شاغرة، تشمل مناصب محامي ادعاء أول، ومحامي ادعاء، ومستشار قانوني أقدم، ومستشار قانوني، وباحث قانوني، ومدير للقضايا. وقد أضافت التطورات الأخيرة وظيفة رئيس الإدعاء إلى قائمة الشواغر، فأصبحت بالتالي عرضة لفرض التجميد على استبدال شاغلها.

وثمة ٢١ وظيفة خالية في الوقت الراهن في شعبة التحقيقات بكيغالي، علاوة على أربع وظائف شاغرة في قسم المشورة القانونية. وهذا القسم، المسؤول عن إعداد لوائح الاتهام، يكاد الآن يكون لا وجود له، وذلك في وقت يتعين فيه على مكتب المدعي بانتهاء التحقيقات في نهاية عام ٢٠٠٥ أن يوجه اهتمامه إلى تقييم نتائج التحقيقات وإعداد لوائح اتهام جديدة من خلال الوحدة.

وشغل جميع تلك الوظائف يتسم بأهمية حاسمة ومن الضروري لنا بصفة قاطعة مواجهة التحدي المتمثل في الإنجاز السليم. فتلك الوظائف معنية مباشرة بوظيفة الادعاء الأساسية البالغة الأهمية. ولابد من العثور على طريقة لرفع تجميد التوظيف إذا أردنا عدم تعريض استراتيجية الإنجاز للخطر. فسيكون من الصعب على مكتب الادعاء بطاقة مخفضة تخفيضاً كبيراً أن يعد القضايا الجديدة، ويواصل القضايا الجارية، ويتعامل مع عبء الاستئنافات الجديدة والمتزايدة في نفس الوقت الذي يضطلع فيه ببرنامج إحالة القضايا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر مجلس الأمن والأمين العام ومكتبه على استمرار دعمهم للمحكمة بصفة عامة، ولمكتب الادعاء بصفة خاصة.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتقديم الشكر للرئيس على عقده هذه المناقشة. وأود بالمثل أن أشكر رئيسي المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا والمدعين العامين بهما على تقييماتهم وتقاريرهم المقدمة إلى مجلس الأمن عملاً بالقرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤). فقد كانت تلك التقارير بليغة ومفيدة فيما يتعلق بتصميم المجتمع الدولي على معالجة نتائج الأحداث الأليمة للغاية التي حدثت في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. ونعترف مع التقدير بإسهام المحكمتين الدوليتين القيم في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمكافحة الإفلات من العقاب ولتقديم جميع المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، دعماً للسلام والاستقرار وعملية المصالحة الوطنية في بلدان يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا.

وبالرغم من تعقيد ولايتي المحكمتين وطابعهما غير المسبوق، فإنهما تفيان بهدف مجلس الأمن المتمثل في كفالة محاسبة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية على جرائمهم في محاكمات عادلة ونزيهة وعلنية مستوفية لمعايير دقيقة من مراعاة الأصول القانونية. ولكي تحققا ولايتيهما وتفيا بالأهداف المحددة في استراتيجيتي الإنجاز، يجب أن تكون لدى المحكمتين القدرة على محاكمة أقدم القادة الذين توجه إليهم المحكمتان الاتهام. بيد أنه ما دام الكثيرون من هؤلاء الأفراد مطلقي السراح، فستعجز المحكمتان عن إتمام رسالتيهما، وهذه حالة تستدعي النهوض بمستوى التعاون الدولي من أجل القبض على أولئك الأشخاص وتقديمهم للعدالة.

وبالإضافة إلى ضرورة التعاون الدولي لمحاسبة جميع من وجهت إليهم لوائح اتهام، على النحو الذي سلم به قرارا مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، فإن أحد المكونات الرئيسية لأعمال المحكمة يترتب عليه إحالة المتهمين من المراتب الدنيا والوسطى إلى الولايات القضائية الوطنية. وسوف تعزز هذه الاستراتيجية اشتراك الحكومات الوطنية بشكل حاسم في تعزيز المصالحة الوطنية والعدالة وسيادة القانون على الأجل الطويل. وفي هذا الصدد، بينما نعترف بأن الأمر ما زال يقتضي إحراز مزيد من التقدم بالنسبة لكثير من المسائل، ننوه مع التقدير بأن المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد بدأت في تقديم مذكرات لإحالة القضايا إلى الولايات القضائية المحلية. ويحدونا الأمل في أن تستطيع الولايات الوطنية عقد محاكمات حرة ونزيهة ومنصفة. ونرحب بالخطوات الملموسة التي تم اتخاذها في كل من البلدان المعنية لتحويل هذا المسعى إلى حقيقة واقعة. ومن التطورات الهامة أن الدائرة الخاصة لمحكمة الدولة بالبوسنة والهرسك ستكون جاهزة قريباً لتقبل القضايا.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، يرى وفدي أن أكبر تحد ينتظرها هو إنجاز ولايتها في خلال الإطار الزمني الذي حدده مجلس الأمن. وكما أكد رئيس المحكمة والمدعي العام، سوف يتطلب قبول ذلك التحدي التعاون والالتزام الكاملين من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك توفير الموارد البشرية والمادية والمالية الضرورية لتمكين المحكمة من إتمام محاكمات المرحلة الابتدائية بحلول نهاية ٢٠٠٨ والاستئنافات بحلول نهاية ٢٠١٠. كما أن إحالة القضايا المتعلقة بأشخاص من المراتب الدنيا والمتوسطة إلى الهيئات القضائية الوطنية أمر كبير الأهمية جدير بأن يولَى الاهتمام اللائق من المجتمع الدولي.

وكما أكدت تقارير التقييم المقدمة اليوم، تسير عملية تنفيذ استراتيجيات الإنجاز للمحكمتين في المسار السليم. ونرجو أن تسهم الإنجازات الأساسية للمحكمتين، وهي تتمثل في التحول عن الإفلات من العقاب إلى المساءلة، وإثبات الوقائع، وتحقيق العدالة للضحايا وإسماع صوتهم وتعزيز سيادة القانون، إسهاماً حاسماً في السلام والاستقرار والمصالحة الوطنية الطويلة الأجل في كل من البلدان المعنية وفي المنطقة الخاصة بكل منها.

السيد قطي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): لقد أصغينا بإمعان واهتمام شديدين للإحاطات الإعلامية التي قدمها رئيسا المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعيان العامان بهما. ونلاحظ أن بعض التقدم قد أحرز منذ إدلائهم ببياناتهم أمام المجلس في ٢٩ حزيران/يونية ٢٠٠٤، صوب إنهاء الإفلات من العقاب بتقديم المتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي للعدالة. كما نلاحظ أن استراتيجيات المحكمتين

للإنجاز، التي اعتمدها مجلس الأمن في ٢٠٠٣، قد صادفت بعض المصاعب. و لم تتحسن تلك الحالة منذ نظر المجلس في المسألة آخر مرة، بالنظر إلى استمرار المحكمتين في مواجهة مشاكل مالية خطيرة تعزى إلى عدم تسديد الدول الأعضاء لاشتراكاتها المالية. وقد أبقي على نفقات المحكمتين عند الحد الأدنى، وجرى تجميد التوظيف وتعرضت قدرة المحكمتين على الاضطلاع بولايتيهما للضرر الشديد. وهذه حالة لا يمكن قبولها، ومن المهم أن تدفع الدول المعنية اشتراكاتها المالية بأسرع ما يمكن.

وكان قيام الجمعية العامة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بانتخاب ١٤ قاضياً للعمل في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تطوراً مشجعاً نأمل أن يكون له أثر إيجابي على أداء المحكمة لوظيفتها. وعلى نفس الغرار، وبالرغم من عبء العمل الكثيف لدى المحكمة، فإن التغييرات التي أجريت على النظام الداخلي والجهود المتخذة لإقامة دائرة خاصة في البوسنة والهرسك للمحاكمة على جرائم الحرب هي من التطورات الإيجابية. ونرجو أن يساعد ذلك المحكمة على إنجاز أعمالها ضمن الإطار الزمني الذي تم تحديده.

ومن المهم أن يمثل الأشخاص الذين وجهت إليهم المحكمتان اتهامات بارتكاب جرائم قليلة أو متوسطة الخطورة أمام الولايات القضائية الوطنية ذات الاختصاص. كما أن من المهم أن تتعاون الدول المعنية مع المحكمتين فيما يتعلق بسبل الحصول على الوثائق، وإجراء عمليات احتجاز المتهمين وتقديمهم للعدالة. ويجب أن يكفل مجلس الأمن حدوث ذلك، نظراً لأن سلطة المحكمتين بل ومصداقيتهما في الميزان. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يعرب عن تقديره لحكومة رواندا لتعاونها مع محكمة رواندا.

علاوة على ذلك، فإن توقيف جمهورية صربسكا لأحد المتهمين الكبار في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر هو تطور سار في هذا الصدد. أما المجرمون الآخرون الفارون مثل رادوفان كراديتش وراتكو ملاديتش وأنتي غوتوفينا، وكذلك الفارون في رواندا فيجب القبض عليهم.

وفي الختام، يود وفد بلدي تجديد دعمه لرئيسي المحكمتين ومدعيها العامين في تنفيذ مسؤولياتهم وفي جهودهم للتصدي لحالات الإفلات من العقاب.

السير إمير جونز – باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكر الرؤساء والمدعين العامين على تقاريرهم. إن المملكة المتحدة تواصل دعم عمل المحكمتين بإخلاص، حيث أن محاكمة المتهمين هام بشكل خاص بعد حوالي عشر سنوات من توقيع اتفاق دايتون وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

واسمحوا لي أن أبدأ بتناول موضوع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. نرحب بجهود المحكمة في زيادة فعاليتها، وفي مواصلة سعيها لتحقيق استراتيجية الإنجاز. إن إعادة انتخاب معظم قضاة المحكمة الجمعة الماضي سيساعد في المحافظة على وضع الأمور في نصابها. إلا أن ما سمعنا هذا الصباح هو بالأحرى سرد رصين للعوائق التي اعترضتنا في المحافظة على سير تلك الاستراتيجية في الاتجاه المرسوم لها. وأود أن أركز على مجرد بعض النقاط التي تبدو لي الأكثر أهمية.

أولا، فيما يتعلق بالتمويل، فإن تجميد التوظيف، كم سمعنا، بدأ يؤثر على عمل المحكمة، ولا يمكن لذلك إلا أن يجعل الأمور أكثر سوءا. إن الحاجة إلى وفاء جميع الدول بالتزاماتها حيال تسديد ما يتوجب عليها إلى المحكمة باتت بديهية، وعدم القيام بذلك، كما سمعنا، يعرض استراتيجية الإنجاز إلى الخطر، ويؤدي إلى المزيد من

التكاليف. فنسبة الشواغر البالغة ٢٥ في المائة والتي علمنا بها هذا الصباح نسبة مخيفة.

ثانيا، فيما يتعلق بإحالة القضايا إلى المنطقة، قامت المحكمة بعمل ممتاز في مساعدة المحاكم الوطنية في يوغوسلافيا السابقة على إعداد القضايا المحالة واستلامها. ونأمل أن تبدأ دائرة جرائم الحرب في محكمة الدولة في البوسنة والهرسك بالعمل في كانون الثاني/يناير كما هو متوقع. ولا مجال للشك في أن الدائرة ستحتاج إلى دعم متواصل من مجتمع المانحين. ولقد وعدت المملكة المتحدة بمبلغ ٢٠٦ ملايين جنيه إسترليني خلال السنوات الخمس القادمة. ولا بد أن نأمل بشكل بديهي أن تتمكن بلدان أخرى في المنطقة من تطوير قدرة استلام القضايا من المحكمة في المستقبل القريب.

ولكنني أريد أن أؤكد رأينا الذي نتمسك به مفاده أن المتهمين الأساسيين الثلاثة أي كراديتش، وملاديتش، وغوتوفينا، كان يتعين محاكمتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ولا تعتقد المملكة المتحدة إن إحلال القوة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي التي نرحب بها في الواقع، مكان القوة الدولية لتحقيق الاستقرار، وينبغي أن يخفف من عزمنا على توقيف كراديتش.

ثالثا، فيما يتعلق بالتعاون مع المحكمة، فإن عمل المحكمة يعتمد على توقيف المتهمين ونقلهم إلى لاهاي. هذا أمر هام، كما أن عشرين متهما فارين هو رقم كبير للغاية. ونحن نرى أن نقل كراديتش، وملاديتش، وغوتوفينا، أمر أساسي للاستقرار والازدهار في المنطقة على المدى الطويل.

وأود أن أكون صريحا صراحة مطلقة بشأن هذا الموضوع. فنحن نعرف أن كراديتش يمضي معظم وقته في جمهورية صربسكا يتنقل من مكان إلى آخر، وأن شبكة من الأشخاص والمؤسسات تحميه وتموله. فلماذا إذا لا يبدي أحد معرفته بمكانه، أو بالأحرى أين كان للتو، وهو أمر ينبغي أن يكون أكثر سهولة؟ ولماذا لا نجد أحدا في مؤسسات الحكومة، أو الأفراد، أو الشخصيات المحلية المرتبطة بالمجتمع، كرجال الدين، مستعدا لتقديم معلومات من تلقاء ذاته؟ فهذه المعلومات من شأنها أن تجعل تقديم أخطر المتهمين إلى المحاكمة أمرا ممكنا. فما نحتاجه هو معلومات استخبارية تخولنا الإمساك بهذا الرجل. فهل يؤمن أولئك الذين يتربعون في مراكز السلطة إيمانا حقيقيا بأنهم سيجعلون العدالة تسأم من الانتظار أو بأن تراخيهم لا يعيق اندماجهم مع الاتحاد الأوروبي ومؤسسات منظمة حلف شمال الأطلسي؟ وهل يظنون أن تهربهم المتواصل من توقيفه يمكن أن يعزز فعلا المصالحة التي نتمناها في البلقان؟

كل ذلك ينطبق، بكل وضوح، على ملاديتش، الذي نعلم وجوده في صربيا. فمن المخيب جدا أن نسمع مرة أخرى هذا الصباح أن صربيا والجبل الأسود هو البلد الأكثر ممانعة للتعاون. فالتعاون ليس اختياريا، بل هو التزام قانوني. ومع ذلك، هناك بعض المتهمين يتحركون بحرية في أراضي صربيا والجبل الأسود، حتى من دون أية محاولة للاختباء.

ونرحب بتعاون كرواتيا في السماح بالوصول إلى الوثائق والشهود. ونتفق مع المدعي العام على أن تعاون كرواتيا لا يمكن أن ينظر إليه على أنه كامل ما لم يتم توقيف غوتوفينا ونقله إلى لاهاي. وفي وقت سابق من هذه السنة، تمكن المدعي العام من إعطاء تقييم ايجابي لجهود كرواتيا الرامية إلى توقيف غوتوفينا. لكن، هذا الصباح، قال المدعي العام إن هذه الجهود تباطأت، و لم يتحقق أي تقدم يذكر. علاوة على ذلك، يؤكد المدعي العام أن غوتوفينا يواصل الاستفادة من ”شبكة دعم ذات تنظيم جيد، بما في ذلك ضمن أطر الدولة“ (انظر أعلاه). فالتعاون ليس مجرد احترام لالتزام قانوني. إنه أمر يتعلق بالعقوبة النهائية؛ وبتقديم أفراد

متهمين بارتكاب جرائم فظيعة إلى العدالة؛ وبتعزيز المصالحة داخل دول البلقان وفيما بينها. وينبغي ألا يكون هناك أدنى شك في أن استمرار غياب التعاون سيحد من طموحات السلطات في بلغراد، وزغرب، أو في بانيا لوكا لتعزيز اندماجها في الهياكل الأوروبية – الأطلسية. وسأكون ممتنا أيما امتنان إذا استطاعت المدعية العامة أن تكون أكثر صراحة في ردودها خلال النقاش، ليس بخصوص ما تراه أسبابا لعدم احترام الحكومات المعنية لالتزاماتها فحسب، ولكن أيضا وبالتحديد بخصوص ما تظن أن عليهم القيام به وكيفية مساعدتنا لهم لتشجيعهم على القيام به.

أخيرا، لفت رئيس المحكمة الانتباه إلى الحاجة لتناول مسألة السجناء الذين يمضون أحكاما بالسجن أصدرتها المحكمة، وذلك بعد نهاية استراتيجية الإنجاز. وقد كانت المملكة المتحدة سعيدة بدخولها في اتفاق إنفاذ العقوبات مع المحكمة في وقت سابق من هذا العام، ونرحب بإجراء مزيد من الحوار بهذا الشأن وبشأن المسائل المتبقية في الوقت المناسب.

واسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والتي سأتناولها بمزيد من الاختصار. لكن هذا الاختصار لا يعني بأي شكل من الأشكال اهتماما أقل بهذه المحكمة الرئيسية. ونرحب ترحيبا حارا بجهود المحكمة لتحسين فعاليتها، وبالتغييرات التي حصلت في الأشهر الإثني عشر الأخيرة والاتجاه نحو محاكمات أقصر. ومن الواضح أن استراتيجية الإنجاز هي محور الإدارة الشاملة للمحكمة. ومع ذلك، ومرة أخرى، فكما هو الحال بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، سيكون لتجميد التوظيف تأثير على فعالية المحكمة. وهنا أيضا فإن الحاجة بديهية إلى احترام الدول لالتزاماتها المالية.

إن عدد الهاربين كبير للغاية في حالة رواندا أيضا: ١٥ هاربا. وبشكل مواز مع المحكمة الأخرى، يجب على الدول أن تفي بالتزاماتها في التعاون مع توقيف الأفراد المطلوبين ونقلهم إلى المحكمة. وإحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية في هذه الحالة أيضا استراتيجيه حساسة. ونعتقد أن غالبية القضايا سيتم إحالتها إلى القضاء الرواندي. وبوسعنا أن نرحب بناء على ذلك، بالآراء المرتبطة باستعداد المحاكم الرواندية لقبول مثل هذه القضايا وبكيفية تدعيم قدرة المحاكم الوطنية على النحو الأفضل.

وفي الختام، أود أن أقول إن مسألة وضع حد للإفلات من العقاب وتسليم الأشخاص إلى العدالة أمر أساسي لسيادة القانون، الذي يعتبر عنصرا حاسما في إخراج أي بلد من الصراع وبناء السلام بالفعل. ولهذا السبب، فإن المملكة المتحدة – ومجلس الأمن، على ما أعتقد، في كل القرارات التي اتخذناها – لا تبذل الجهود فقط من أجل أن يذهب الأشخاص إلى لاهاي لغرض الثأر أو كرد فعل على حدث ما بعد وقوعه؛ إننا نريد ذلك لأن من المصلحة الأساسية لكل شخص أن يحدث ذلك.

الحكومات في النهاية تتحمل المسؤولية المطلقة في كفالة أن تطبق سيادة القانون وأن تدعم. وتلك تمثل المبادئ الأساسية للهياكل الأوروبية – الأطلسية. ولذلك فإن الحكومات التي تتطلع إلى الانتفاع من تلك الهياكل بحاجة إلى فهم رسالة بسيطة: يجب أخذ هؤلاء الأشخاص إلى لاهاي.

السيد فالي (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر القاضي تيودور ميرون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والقاضي ايريك موسي، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وكذلك المدعيين العامين كارلا ديل بونتي وحسن بوبكر جلو على تقاريرهم

المستفيضة عن مستوى التقدم المحرز في عمل المحكمتين، وكذلك عن الصعوبات السائدة.

بعد ما يقرب من ١٠ سنوات من إنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، لا مجال للشك في أهمية مساهمتهما في القانون الدولي. ويمكن النظر إليهما على أنهما مثال ناجح على التزام المجتمع الدولي بكفالة تقديم أولئك المسؤولين عن ارتكاب أشنع الجرائم، التي تنتهك جوهر كرامة الإنسان، للعدالة في محاكمات علنية بموجب أعلى معايير العدالة الدولية والإجراءات القانونية الأصولية.

وكما هو موضح في التقرير الذي قدمه رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى مجلس الأمن، فإن المجتمع الدولي يواجه تحدي تكييف القيود المتأصلة في الترتيبات القضائية المخصصة مع مبدأ اتباع الإجراءات القانونية الأصولية وحقوق الضحايا والمتهمين عل السواء، إضافة إلى الهدف العام المتمثل في إنهاء الإفلات من العقاب. ومن الضروري أن تظل المحكمتان ملتزمتين بالأهداف التي حددها القرار ١٥٣٤(٢٠٠٤)، بينما يتم توجيه الموارد والجهود نحو ضمان مقاضاة أبرز القادة المشتبه في تحملهم المسؤولية عن الجرائم التي تندرج ضمن الولاية القضائية للمحكمة.

إن نقل القضايا التي تخص موظفين من ذوي المستوى المنخفض إلى المحاكم المحلية، وفقا للمادة ١١ مكررة من قواعد المحكمتين التي تنظم الاجراءات والأدلة الثبوتية، ينبغي، في رأينا، أن يعبر عن الظروف الفعلية للحالات القضائية تلك بقصد الوصول إلى أحكام مستقلة. إضافة الى ذلك، وفي ضوء صعوبات تنفيذ استراتيجية الإنجاز، نؤمن بأن الإصرار على مواعيد نهائية جامدة، كما تنص عليه استراتيجية الإنجاز، ربما يؤدي إلى إحباط العدالة بدلا من مساعدة المجتمع الدولي على إنهاء الإفلات من العقاب. وربما يحتاج المجلس، في النهاية، إلى تغيير المواعيد الزمنية بغية تمكين المحكمتين من الوفاء بولايتيهما.

وإننا نشعر بقلق شديد من التقارير التي تبين افتقارا الى التعاون مع المحكمة من قبل البلدان المعنية. فليس مقبولا أن يتجاهل أعضاء الأمم المتحدة واجباتهم بموجب الميثاق والنظامين الداخليين للمحكمتين والقواعد الإجرائية والثبوتية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحث الدول الأعضاء التي تشترك مباشرة في عمل المحكمتين أن تتعاون تعاونا تاما معهما فتضمن التسليم الفوري للهاربين والاطلاع الفوري على الوثائق ذات الصلة.

علاوة على ذلك، من الجوهري أن تواصل المحكمتان الاعتماد على القدر الكافي من الموارد والموظفين لأداء وظائفهما. إن الصعوبات المالية تفرض خطرا يهدد إنجازهما وظائفهما وقدرتهما على تطبيق استراتيجية الإنجاز.

السيد غوان جيان (الصين) (تكلم بالصينية): لقد أصغينا باهتمام شديد إلى تقرير الرئيس ميرون والمدعية العامة ديل بونتي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والرئيس موسي والمدعي العام جلو للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونعرب عن تقديرنا للمحكمتين على عملهما.

لقد واصلت المحكمتان اتخاذ خطوات للتنفيذ الفعلي لاستراتيجيتي الإنجاز. وإننا نحييهما على عملهما. ونشعر بالإمتنان إذ نلاحظ أنه، وفقا للإطار الزمني المنصوص عليه في استراتيجية الإنجاز، ستنجز المحكمتان كل أعمال التحقيقات بحلول نهاية هذه السنة، فتمهدان بذلك لبداية ميمونة للتنفيذ الناجح للأهداف الأخرى الموضحة في استراتيجيتي الإنجاز. ونؤمن بأن الإحالة الحسنة التوقيت للقضايا التي تخص أشخاصا من ذوي المستوى المتوسط وما دونه، المشتبه في مسؤوليتهم عن الجرائم إلى الولاية

القضائية الوطنية تكتسي أهمية حاسمة. فذلك سيكفل أن تتمكن المحكمتان من إنجاز عملهما حسب الجدول الزمني المقرر وأن يتسنى تحقيق المصالحة والعدالة في البلدين والمنطقتين.

عملية الإحالة ينبغي أن تكثف حينما يكون ذلك ممكنا عمليا. ونلاحظ أن المدعيين العامين للمحكمتين قد بدآ بعرض القضايا المقترح إحالتها على دوائر المحاكمة المختصة بغرض الحصول على موافقتها. ويحدونا الأمل أن تكون دائرة جرائم الحرب في البوسنة والهرسك جاهزة للعمل بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ونتوقع أن تكون كرواتيا وصربيا والجبل الأسود ورواندا وعددا آخر من البلدان مهيأة لاستقبال القضايا الملائمة في وقت مبكر.

ونقدر جهود كلتا المحكمتين وجهود المجتمع الدولي لتعزيز بناء القدرات القضائية الوطنية في المنطقتين كلتيهما. ونؤمن بضرورة أن يواصل مجلس الأمن والبلدان المعنية والمحكمتان الجنائيتان المساعدة في تأسيس دائرة المحكمة الوطنية التي تتمشى مع المعايير الدولية.

ويحدونا الأمل أن يتمكن قضاة المحكمتين، بما لهم من تجارب وخبرات جمة، من تحسين كفاءة المحاكمات والتسريع في إجراءات المحاكمة، بالإضافة إلى كفالة عدالة المحاكمات. وفي ذلك الصدد، من الضروري أن تضع دوائر المحاكمة ومكتبا الادعاء العام في المحكمتين الترتيبات اللازمة لكفالة الوفاء بتلك الأهداف.

السيد لكانيلو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): نود أن نبدأ بالتنويه باختتام انتخابات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة يوم الجمعة الماضي. ونأمل أن يعطي ذلك زخما لجهود المحكمة إذ نواجه السنوات النهائية من عملها.

ويود وفدي أن يشكر رئيسي المحكمتين والمدعيين العامين على تقاريرهم هذا الصباح. ونلاحظ مع الارتياح أن المحكمتين، أولا، تواصلان العمل بكامل قدرتهما؛ وثانيا، أنهما ما زالتا، منذ آخر مرة استمع المجلس إلى تقاريرهما، في حزيران/يونيه هذا العام، تواصلان تحسين كفاءة مداولاتهما وصب اهتمامهما على أبرز القادة الكبار المشتبه في مسؤوليتهم عن أشد الجرائم فداحة.

ونثني على الجهود المبذولة لإنشاء المؤسسات وآليات بسط سيادة القانون في الولايات القضائية الوطنية في البلدان المعنية لمنع الإفلات من العقاب والارتقاء بالعدالة. ونأمل أن تكون حالة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أكثر مدعاة للتفاؤل. ونأمل أن تواصل المحكمة عملها بغية تحقيق استراتيجية الإنجاز.

أود أن أدلي بتعليق حول النقاط المثارة في تقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. إننا نثني على جهودها للمساهمة بخبراتها في عقد حلقات دراسية تدريبية للقضاة والمدعين العامين في يوغوسلافيا السابقة في سبيل تحسين قدرة الولايات القضائية الوطنية على البت في القضايا المعلقة، فضلا عن دعم الجهود المبذولة لتأسيس دائرة جرائم الحرب داخل محكمة الدولة في البوسنة والهرسك. وإننا نؤمن بأن معظم القضايا ينبغي عرضها على المحاكم الوطنية وأن قدرة المحكمة على إحالة القضايا الى الولايات القضائية الوطنية المختصة للمحاكمة، فضلا عن كون ذلك عنصرا حاسما من استراتيجية الإنجاز، ستحسن من مشاركة الحكومات الوطنية في تحقيق المصالحة والعدالة في المنطقة. وهذا سيسهم في عملية شفاء الجراح وتقوية الشعور بالروح الوطنية في جمهوريات يوغوسلافيا السابقة. ويحدوني الأمل أن يتمكن القاضي ميرون، في كلمته الختامية، من تبيان متى سيتسنى فعلا إحالة قضايا المتهمين القليلي الشأن إلى الولايات القضائية الوطنية.

لقد استمعنا مرة أخرى إلى الطلب الذي تقدمت به المحكمتان من أجل توفير الموظفين اللازمين للقيام بعملهما. وقد أُبلغنا في حزيران/يونيه الماضي أن هذا المطلب قد تأثر بشكل خطير بسبب تجميد تعيين الموظفين، الذي لم يحد من قدرة المحكمتين على تعيين موظفين جدد للاضطلاع بعبء عملهما المتزايد فحسب، بل منع أيضا التعيين حتى في حالات استبدال الموظفين الأساسيين الذين يغادرون المحكمتين. وقد طلبت المحكمتان أيضا الدعم لتحسين قدراتهما على الاحتفاظ بالموظفين المؤهلين ومعالجة حالات النقص الشديد في الموظفين. ويحدونا الأمل في معالجة هذه المشكلة في المستقبل القريب، لأنها قد تؤثر على استراتيجيات الإنجاز. ويحدونا الأمل أيضا في أن تتناول هذه البيانات الختامية بمزيد من التفصيل الأسباب التي تجعل هذه المشكلة مستمرة.

إن وفد بلادي يقر تماما بالتحديات والصعوبات القائمة فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجيات الإنجاز، وعلى وجه التحديد المطلب المتعلق بالانتهاء من جميع المحاكمات بحلول عام ٢٠٠٨. ويحدونا الأمل في أن تمتثل المحكمتين بإخلاص للجداول الزمنية التي حددها المجلس في استراتيجيات الإنجاز. إننا نفهم أن هناك هاربين رئيسيين لم يمثلوا أمام المحكمتين بعد، وأن أي تأخير في القبض عليهم سيؤثر سلبا على عمل المحكمتين. وإننا نناشد جميع الوفود المعنية أن تتعاون بشكل كامل مع المحكمتين حتى يمكن الانتهاء من المحاكمات بحلول عام ٢٠٠٨، وحتى يمكن إغلاق المحكمتين بحلول عام ٢٠١٠. ويتمنى وفد بلادي ألا يرى أي تعديل آخر في استراتيجيات الإنجاز.

السيد تراوتوين (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أتوجه بالشكر إلى رئيسي المحكمتين المخصصتين، الأونورابل القاضي إريك موس والأونورابل القاضي تيودور ميرسون، وكذلك رئيسي المدعين العامين لكلا المحكمتين، السيد حسن بوباكار جالو والسيدة كارلا ديل بونتي، على تقاريرهم المقدمة للمجلس. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لهم ولموظفيهم على العمل الصعب الذي يقومون به وعلى تفانيهم من أجل تحقيق العدالة الدولية. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن خالص تعازينا لوفاة القاضي ريتشارد ماي. إننا نشيد بمساهمته في عمل المحكمة وريادته القديرة بوصفه القاضي المشرف على قضية ميلوسيفيتش.

ترحب ألمانيا بالتقدم الكبير الذي حققته المحكمتان خلال الفترة قيد الاستعراض لتنفيذ استراتيجيات الإنجاز وفقا للإطار الزمني والمعايير الأخرى المنشأة بموجب قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

وبغض النظر عن تلك التطورات الإيجابية، هناك عناصر قد تؤثر سلبا بشكل كبير في تنفيذ استراتيجيات الإنجاز. وقبل كل شيء، من الحتمي أن تتعاون الحكومات مع المحكمتين، ولا سيما حكومات المناطق المعنية، والحكومات التي يشتبه في قيامها بتوفير ملاذ آمن للمتهمين الهاربين. ومرة أخرى نحث جميع الدول المعنية على التعاون بشكل كامل مع المحكمتين.

وتغطي مسألة الوضع المالي على التقدم الذي أحرزته المحكمتين. إن مشاكل التمويل المعروفة جيدا لها عنصران مترابطان: أولا، مسألة ما إذا كانت المبالغ المنفقة على المحكمتين تتناسب مع الفوائد المتأتية من كلا المحكمتين؛ وثانيا، المستوى المتدني للوفاء بالمساهمات المقررة.

وبوصفنا ثالث أكبر مساهم في ميزانيتي المحكمتين، نعتقد أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان فعالية عمل المحكمتين وتجنب أي إهدار للأموال. وبصفة عامة فإننا نعتقد أن الجهود المشتركة للمحكمتين وآليات الأمم المتحدة للرقابة وإعداد الميزانيات توفر لنا الضمانات اللازمة بأن المحكمتين تعملان بمستويات كفاءة مقبولة. وهذا لا يعني أن المحكمتين

غير مكلَّفتين. ولكننا نعتقد أنه من المستحيل عمليا أن نحدد ثمنا لمساهمات المحكمتين في استدامة السلام والمصالحة، ومساهماتهما في إعادة إرساء قواعد العدالة والمعايير الجديدة، ومساهماتهما في تطوير القانون الجنائي الدولي. وإذا لم نفضل أن ندفع ثمن الحرب ينبغي أن نقبل بتكلفة العدالة كجزء لا يتجزأ من تكلفة السلام.

اسمحوا لي، سيدي الرئيس، بإبداء بعض التعليقات الختامية: أولا، من الآن وحتى الانتهاء من استراتيجيات الإنجاز، ستكون المحكمتان في وضع حرج، وسيشتد الضغط عليهما للوفاء بكل التوقعات المطلوبة منهما، وستكونان بحاجة إلى كل مساعدة ممكنة، بما في ذلك، على وجه الخصوص، مساعدة مجلس الأمن. ويتضمن ذلك إجراء حوار مكثف، كما هو متوخى في القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وهذا الحوار ليس مجرد بيانات عامة، بل إنه تبادل دقيق لوجهات النظر، ولاسيما على مستوى الخبراء. وينبغي أن ينظر المجلس في عقد جلسات الخبراء هذه ليس في نيويورك فحسب، بل أيضا في مقر المحكمتين.

ثانيا، قد يود المجلس أيضا أن ينظر في التحلي بخبرة أكثر ثباتا بشأن المحكمتين بموافقته على انتخاب أكثر دواما لرئاسة فريق العمل، بدلا من الرئاسة التي يتم تناوبها كل شهر.

ثالثا، أود أن أؤكد لممثلي المحكمتين ولموظفي الأمانة في المحكمتين، التزام ألمانيا المستمر والذي لا يحيد بالنهوض بالأهداف النبيلة للسلام والعدالة من خلال المحكمتين، ومن خلال المحكمة الجنائية الدولية ومن خلال الآليات القضائية أو غير القضائية الدولية أو المختلطة المناسبة. لقد تحقق تقدم مهم في هذا المجال خلال السنتين الماضيتين. وإن تقرير الأمين العام الأخير عن سيادة القانون والعدالة الانتقالية (S/2004/616) قد ألقى الضوء على هذه التطورات بشكل مثالي وقدير. وقد كانت تجربة مرضية بالنسبة لنا أن نتمكن من المساهمة، بأقصى ما نستطيع، في الكثير من التطورات في ميدان العدالة. ونود بالتأكيد أن نواصل القيام بذلك في المستقبل.

السيد ياينيز – بارنويفو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب بشكل خاص عن شكرنا على الإحاطات الإعلامية الشفوية والتقارير المكتوبة المقدمة من كلا المحكمتين، من القاضي تيودور ميرسون والمدعية العامة كارلا ديل بونتي من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ومن القاضي إريك موس والمدعي العام حسن بوباكار جالو من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

ومنذ أنشأ المجلس المحكمتين في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، فإنني أرحب بنتيجة العمل الهام الذي تقوم به المحكمتان لكفالة تحقيق العدالة ولتحقيق هدف المصالحة الوطنية في المناطق الواقعة في مجال اختصاص كلا المحكمتين. كما أرحب أيضا بمساهمتها الهامة في تطوير القانون الجنائي الدولي والإجراءات الجنائية الدولية التي تنطبق على أنواع مشابهة من الحالات القضائية. وكما يتبين بكل وضوح من التقارير ومن الإحاطات الإعلامية الشفوية، فإن كل هذا العمل كان مساهمة أساسية للمحكمة الجنائية الدولية، التي تبدأ الآن عملها الشاق في خدمة المجتمع الدولي.

وكما قال بعض الزملاء إننا لسنا هنا للإدلاء ببيانات طويلة، ولكن لرؤية كيفية ضمان تنفيذ استراتيجيات الإنجاز لكلا المحكمتين وفقا لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وللترتيبات القائمة بالنسبة لكل محكمة على حدة.

إننا نرحب بأن المحكمتين قد حققتا تقدما لا جدال عليه في تطبيق استراتيجيات الإنجاز الخاصة بكل منهما.

إننا نلاحظ أن العمل قد تم تكثيفه في كلا المحكمتين، وربما بدرجة أكبر في المحكمة الجنائية الدولية

لرواندا، لاحتمال أنها كانت متأخرة جدا في عملها إلى وقت قريب. لقد تسارعت بشكل كبير وتيرة العمل الذي اضطلع به القضاة. وإننا نرحب أيضا بالخطوات التي يتم اتخاذها لإحالة بعض القضايا ذات الأهمية الأقل إلى المحاكم الوطنية في الوقت المناسب، بمجرد إعداد تلك المحاكم بشكل سليم لتناول تلك القضايا، بعد التأكد تماما من أنه سيتم تحقيق العدالة وفقا للمعايير الدولية.

ونود أن نشدد على أن من الأساسي الوفاء بفعالية بالغرض الذي من أجله تم إنشاء المحكمتين. وهذا معناه أن استراتيجيتي الإنجاز ينبغي ألا تصبحا بدون قصد مجرد استراتيجيتي خروج بأي ثمن، أي استراتيجيتين للخروج لا تضمنان أن يقدم للعدالة المسؤولون أكثر من غيرهم عن الأحداث الخطيرة التي وقعت في البلقان وفي رواندا. وتلك نقطة هامة لا بالنسبة لكلا المحكمتين فحسب، بل أيضا بالنسبة للدول المعنية. ويقلقنا بشكل خاص أن بعض البلدان لا تتعاون بشكل كامل مع المحكمتين. وهذا بالتالي يمثل تحديا بالنسبة لمجلس الأمن، الذي ينبغي أن يظل شديد اليقظة ومتشددا بالنسبة لهذه النقطة، وبالنسبة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بكامله.

وملاحظة وفدي الثانية والعامة تتعلق بأنه ينبغي للمحكمتين أن تبقي كل منهما على استراتيجيتها تحت التقييم المستمر. وإذا اقتضى الأمر ينبغي استعراض هاتين الاستراتيجيتين وتكييفهما حسب الاقتضاء، ونلاحظ أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد فعلت ذلك. وينبغي إعلام المجلس بأي تغييرات قد تحدث.

ثالثا، على غرار ما أدلت به وفود أخرى، أود أن أبرز ضرورة قيام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدفع مساهماتها في ميزانيتي المحكمتين بالكامل وفي الوقت اللازم. ونذكّر بأن تلك المساهمات ملزمة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ونؤكد على ذلك.

وعلى أي حال، فإننا نؤيد النداءات الموجهة إلى إلغاء التجميد على تعيين الموظفين في كلا المحكمتين، لا سيما فيما يتعلق بالوظائف التي تعتبر أساسية بالنسبة للعمل القضائي وبالنسبة لتنفيذ استراتيجيتي الإنجاز. وبالنسبة لهذه النقطة، نقترح أنه ينبغي، بالإضافة إلى التقارير المستلمة من المحكمتين، أن نتلقى أيضا تقارير دورية من الأمانة العامة، نظرا لأن تجميد التعيينات يصدر عن الأمانة العامة. ونود أن يقوم الأمين العام بإبلاغ مجلس الأمن لماذا اتخذ ذلك القرار، ولماذا يتعذر الآن إلغاء التجميد سواء جزئيا أو كليا. وكما يتبين لنا، فقد بدأ التجميد يؤثر بشكل خطير في تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز.

ونود أن نعبر أيضا عن اهتمامنا بالفكرة التي طرحها للتو الوفد الألماني. أولا، ينبغي لمجلس الأمن، من أجل أن يبدي اهتمامه المستمر بالتنفيذ السليم للنظامين الأساسيين للمحكمتين ولاستراتيجيتي الإنجاز، أن يمد ولاية فريقه العامل المعني بهذه المسألة. ومن الممكن أيضا أن تكون هناك زيارات دورية للمقرين الرئيسيين للمحكمتين لإتاحة الفرصة أمام إجراء مناقشات مباشرة ومفصّلة بشكل أكبر مع المسؤولين في المحكمتين.

في الختام، لدي بعض الأسئلة المحددة أود أن أطرحها على رئيسي المحكمتين وربما على المدعيين العامين لكلا المحكمتين. أولا، في الإحاطات الإعلامية التي قُدمت اليوم لم نسمع عن أية معلومات مفصّلة بشأن التدابير التي اعتمدتها المحكمتان من أجل زيادة عدد البلدان التي وافقت على قبول المتهمين الذين أدينوا وصدرت بحقهم أحكام بالسجن، سواء بالتوقيع على اتفاقات بشأن إنفاذ تلك الأحكام أو بأية

طريقة أخرى. وقد دُعيت المحكمتان إلى القيام بذلك في الفقرة ٨ من القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

ويسرنا أن نلاحظ أنه، كما أبلغَنا ممثل المملكة المتحدة، تم للتو التوقيع على اتفاق بين المملكة المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، ولكننا ندرك أن هناك عددا محدودا من البلدان قد وافق حتى الآن على أن ينفذ الأحكام في أراضيه. وبلدي من بين تلك البلدان، فيما يتعلق بتنفيذ أحكام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا. ونود أن نعرف أكثر عن الجهود المبذولة لزيادة عدد البلدان التي وافقت على إنفاذ الأحكام في أراضيها. وهذا مهم بشكل خاص بينما تتقدم المحكمتان في تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز لكل منهما.

وسؤالي الثاني الذي أطرحه يشير مرة أخرى إلى المحكمتين، ولكنه يشير بشكل أكثر تحديدا إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا. وهو يتصل بالتدابير التي يمكن اتخاذها من أجل أن نزيد إلى أقصى حد من استمرارية القضاة المخصصين، لا سيما أولئك الذين كلفوا بالفعل بالعمل في دائرة معينة والذين يتناولون بالفعل قضايا معينة، بغية تجنب حدوث أية تغييرات في تشكيلة دوائر المحاكمة، مما قد يؤثر سلبا في إجراءات المحاكمة بالنسبة لبعض القضايا، وقد يؤثر بالتالي في استراتيجيتي الإنجاز. وهنا أود أن أشارك ممثل الفلبين في الترحيب بانتخاب القضاة الدائمين في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا الذي تم قبل الميعاد بكثير. ونحن نعتبر ذلك عاملا إيجابيا بالنسبة لاستراتيجية الإنجاز، لأن هذا يكفل استمرارية كبيرة في عمل القضاة الدائمين. وإننا نتساءل عما إذا كان يجري النظر في اتخاذ التدابير اللازمة لضمان أن يتم نفس الشيء بالنسبة للقضاة المخصصين أيضا.

السيد زنسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود بدوري أن أشكر الرئيسين والمدعيين العامين للمحكمتين على الإحاطات الإعلامية التي قدموها لنا للتو عن التطورات في تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز للمحكمتين. وإننا نلاحظ أن المحكمتين تسعيان إلى الطرق الكفيلة بالتخفيف من وطأة العوامل التي تعوق التقدم في تنفيذ أعمالهما. وهذا أمر مشجع للغاية. وإننا نرحب على وجه التحديد بالجهود التي تبذلها المحكمتان للتعجيل بالإجراءات من خلال الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة. وإن زيادة عدد القضاة المخصصين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد ساعد، في رأينا، على الإسراع بعمل المحكمة.

يقدم تقريرا المحكمتين تحليلا مقنعا لعدد أيام المداولات الضرورية للانتهاء من القضايا المعروضة عليها، مع تقديرات تقوم على طبيعة القضايا وتأخذ في عين الاعتبار قضايا الفارين والمهام الجديدة والجداول الزمنية التي وضعها القراران ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وهذا يعطينا فكرة دقيقة تماما عن التوقعات المتعلقة باستراتيجيتي الإنجاز. وكل هذا يبين أن المحكمتين فكرتا جديا في رغبة المجتمع الدولي في إنهاء عملهما في الوقت المحدد. ونرحب بكون المحكمتين أدمجتا بشكل كامل استراتيجية الإنجاز في أنشطتهما.

ومع ذلك، بالرغم من التصميم الذي أبدته المحكمتان، يبدو أنهما تواجهان قيودا زمنية واقتصادية وهيكلية وسياسية؛ وقد أضفى هذا بعض الشك على التنبؤات. إن للقيود الزمنية صلة بالإدارة الداخلية للمحكمتين، ونحن على ثقة تامة بأن رئيسي وأمناء سجل المحكمتين سيتغلبون عليها. وبدلا من ذلك، سأناقش القيود الهيكلية والسياسية، لأنه في هذا المجال تحديدا يمكن أن يكون تحرك مجلس الأمن مرجحا.

إن هذه القيود مرتبطة بمشاكل محددة تواجه المجتمع الدولي. وأشير على وجه الخصوص إلى تجميد التوظيف

المفروض على المحكمتين والذي طالبتا برفعه لكي تستطيعا الاستفادة من خدمات الموظفين القانونيين من أجل مواجهة عبء العمل الناجم عن الحاجة إلى تسريع إجراءاتهما. وفي هذا الصدد، نعتقد أن على الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالمحكمتين أن يمعن النظر في هذه القضية من أجل إيجاد طريقة لحل المشكلة.

ثمة قضية أخرى هي قدرة الأنظمة القضائية الوطنية التي يطلب منها أن تتولى القضايا الثانوية التي يفترض أن تحيلها إليها المحكمتان الدوليتان من أجل التركيز على قضايا الموظفين ذوي الرتب العالية الذين يتحملون المسؤولية الأساسية عن الجرائم التي تدخل ضمن ولاياتها القضائية الدولية. ولا شك أن الحلقات الدراسية التي نظمتها المحكمتان تساعد على تعزيز القدرة الوطنية للبلدان المعنية؛ ونحن نساند تلك الحلقات الدراسية. لكن مسألة توفير الضمانات واحترام المعايير الدولية يجب تقييمها بشكل صارم. وفي هذا الصدد، فإن الصيغة البديلة لإحالة بعض القضايا إلى محاكم بلدان ثالثة يجب إيلاؤها ما تستحقه من الدراسة.

إن أخوف ما يخاف منه في التعامل مع هذا الجانب من استراتيجية الإنجاز هو كون القضايا سيتم نقلها إلى أنظمة قضائية وطنية مثقلة بالأعباء ومسيّسة. وهنا، نشجع المحكمتين على مواصلة مناقشاتهما مع الدول الثالثة التي حددت بأنها تستجيب للمعايير الدولية لضمان حق المتهمين في إجراء محاكمات سريعة وعادلة.

إن القيود السياسية مرتبطة أساسا، في رأينا، بنقص تعاون الدول الذي يؤخر تسليم الأشخاص الذين وجهت إليهم التهم من طرف المحكمة والذين ما زالوا فارين على ترابها. ويناشد وفد بلادي بشكل عاجل الحكومات المعنية القبض على المتورطين في أسرع وقت ممكن وتسليمهم إلى المحكمتين لكي يلاقوا مسؤولية أعمالهم أمام العدالة الدولية.

والمحكمتان، بفعلهما ذلك، ستقدمان مساهمة ثمينة جدا في مكافحة الإفلات من العقاب والنهوض باحترام سيادة القانون ومبادئ الإنسانية الضرورية لصون السلام والأمن الدوليين.

ختاما، نجدد دعمنا الثابت لموظفي المحكمتين. ونعرب عن تقديرنا لهم على كل جهودهم لضمان سيادة حكم القانون.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشكر وفد بلادي بدوره شكرا جزيلا رئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعيين العامين بهما على إحاطاتهم الإعلامية اليوم بشأن تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز وجهودهما عموما.

فرنسا تدعم المحكمتين كلتيهما. وقد أيدنا منذ البداية، مفهوم استراتيجية إنجاز لعملهما تشعر فرنسا أنه في صالح العدالة والضحايا، وتبعا لذلك في صالح السلام والمصالحة. وبالتالي، نرحب بالتدابير الأولية التي تم اتخاذها مع احترام تام للولاية القضائية للمحكمتين ولاستقلالية المدعيين العامين؛ وهذا الاحترام أساسي بشكل واضح.

كما أننا مسرورون لكون الشرط الأول – الانتهاء من التحقيقات مع نهاية السنة – يمكن أن يتم الوفاء به. ونسجل بارتياح أن وتيرة المحاكمات والأحكام تم تعزيزها أكثر في كلتا المحكمتين.

أخيرا، إن من شأن تجديد ولاية قضاة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة الذي أجرته الجمعية العامة مؤخرا أن يساهم في النهاية الناجحة للقضايا قيد النظر حاليا أمام المحكمة.

وبالتالي، لدينا داع للارتياح وداع لشكر موظفي كلتا المحكمتين على الجهود التي بذلوها منذ اتخاذ مجلس الأمن للقرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). ومع ذلك،

علينا ألا نتغاضى عن عدد من الصعوبات. ويبدو لنا أن دور مجلس الأمن يجب أن يكون المساعدة على تجاوز تلك الصعوبات.

كيف يمكننا فعل ذلك؟ أولا وقبل كل شيء، من خلال تذكير الدول بالتزاماتها. في هذا المقام، أود أن أشير إلى التزامين، أولهما هو بكل بساطة أن على الدول أن تحترم واجبها في تمويل المحكمتين. وقد أكد القاضي ميرون على الأثر المدمر لتجميد التوظيف الذي تقرر نتيجة العجز الناجم عن المتأخرات التي لم تسدد. كما حذرنا القاضي موسي بدوره من الطبيعة الحرجة للوضع الحالي.

ثمة مفارقة هنا: فمن جهة، تؤيد الدول بوضوح استراتيجية الإنجاز؛ ومن جهة ثانية، تم إبطاء تنفيذ تلك الاستراتيجية نتيجة للتأخيرات في التسديد. ونعتقد أن هذا الوضع لا يجوز أن يستمر. ونسجل كون الأمين العام سيتصدى لهذه المشكلة في المستقبل القريب. ونأمل حقا أن يجد حلا نهائيا لوقف مغادرة الموظفين المؤهلين نحو مؤسسات أخرى.

وعلى سبيل الاستطراد نعجب، مثل آخرين، من التنافس الذي ظهر مؤخرا بين الهيئات الدولية، بما في ذلك داخل الأمم المتحدة، فيما يتعلق بتوظيف الخبراء. وأعتقد أن السيدة دل بونتي أشارت إلى هذه المسألة. وللأسف، فإن هذه المنافسة ضارة بالعدالة الدولية.

ثمة التزام آخر من واجبنا أن نذكّر به ونؤكد عليه: التزام جميع الدول، وفي المقام الأول رواندا ودول يوغوسلافيا السابقة، بالتعاون التام مع المحكمتين. لقد تم تسجيل تقدم مؤخرا. وحدثت اعتقالات واستسلامات، لكن التقييمات ما زالت مزعجة فيما يتعلق باعتقال الفارين ونقلهم إلى لاهاي أو أروشا وكذلك في الوصول إلى الشهود وتوفير الوثائق.

ومن وجهة نظر فرنسا، أود أن أقول ببساطة إن غياب التعاون الذي استرعى نظر مجلس الأمن إليه، لا سيما من جانب صربيا والجبل الأسود وجمهورية صربسكا بالبوسنة والهرسك، يجب أن يتوقف في أسرع وقت ممكن. وأود أن أوضح في هذا الصدد، أن مهمة المحكمتين لا يمكن أن تنجز ما دامت محاكمة المتهمين الرئيسيين لم تتم، وأقصد هنا بالذات السادة كراديتش وملادتشيك وغوتافينا وكابوغا. إن الجدول الزمني الذي حدده القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) لا يجوز أن يسهل بأي حال الإفلات من العقاب.

أما فيما يتعلق برواندا ودول المنطقة، فإن القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، الواجب احترامه، ينص على ضرورة تعزيز تعاون تلك الدول مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بشأن التحقيقات الخاصة بالجيش الوطني لرواندا، وتقديم السيد كابوغا وغيره من المتهمين إلى العدالة.

وفيما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة، فمن المقلق أن نلاحظ بعد ١٠ سنوات وجود شبكات فعالة قادرة على توفير الحماية المستمرة للمسؤولين الرئيسيين عن الجرائم الجسيمة. ومن المقلق أيضا أن نسمع عن أعمال خطيرة لتخويف الشهود مثلما حدث في كوسوفو.

وأود أن أختتم بملاحظتين. أولا، إن مناخ التخويف الذي أشرت إليه، وبشكل عام، المناخ الذي يتم فيه تحدي سلطة المحكمتين، يضطرنا إلى أن نتساءل عن البيئة التي يجب أن تقوم فيها هيئات قضائية وطنية معينة بمحاكمة متهمين من الصفوف الدنيا والمتوسطة، المحالة إليها من جانب المحكمتين. إننا نوافق على هذه الإحالة، ولكننا لا نستطيع أن نتجاهل المناخ الذي ستجري فيه هذه المحاكمات. ولكي يتم نقل هذه المحاكمات في ظروف تتماشى مع القواعد الدولية، يجب على المجتمع الدولي أن يحشد ويقدم المزيد من الدعم وأن يقوم بالمزيد من الرصد. ويجب، في هذا السياق، أن يتم

تشجيع التعاون القضائي الإقليمي بقوة، ويجب كذلك وضع برامج لحماية الشهود.

ملاحظتي الأخيرة هي أن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا كان مرحلة أساسية في تاريخ العدالة، وبطريقة ما في تاريخ الحضارة. وقد نشعر بالإحباط والسأم بين الحين والآخر، ولكن علينا أن نتذكر دوما المثل الأعلى الذي وضعناه نصب أعيننا، وهو تحقيق العدالة للضحايا، وبالتالي الإسهام في بناء السلام والمصالحة في مناطق تعرضت لحروب رهيبة، وتجنب تكرار تلك الفظائع. والمثل الأعلى ذاك ما زال حيا ومهما أكثر من أي وقت مضى. ولذلك، يجب على مجلس الأمن ألا يدخر جهدا في ضمان أن تنجز المحكمتان، اللتان نظر المجلس في التقييم الدوري لعمل كل منهما اليوم، مهمتيهما كاملتين، فتساهمان بالتالي، كما فعلتا حتى الآن، في تطوير العدالة الجنائية الدولية.

السيد كاريف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود بداية أن أهنئ القاضي ميرون والقضاة الدائمين الحاليين في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على إعادة انتخابهم لولايات جديدة، ونهنئ كذلك القاضيين الدائمين الجديدين على انتخابهما للمحكمة. وقد أظهرت نتائج الانتخابات أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتفهم رغبات القضاة في المحكمة. وأود، كذلك، أن أعبر عن امتناني للرئيسين والمدعيين العامين للمحكمتين على الإحاطات الجامعة حول التقريرين السنويين.

إن الاهتمام الذي أولاه المجلس لأنشطة المحكمتين، بما في ذلك نظره في تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز لعملهما، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، قد أدى إلى نتائج إيجابية. وفي تقديرنا أن المحكمتين خلال العام الماضي قد كثفتا جهودهما في تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز الواردتين في قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). إن الإصلاحات الداخلية ماضية قدما لتعزيز فعالية وسرعة سير المحاكمات. ويجري بذل الجهود لتعزيز قدرات نظام المحاكم في الدول ذات الصلة، لكي يتم في الوقت المناسب نقل محاكمة المسؤولين المتهمين، من الصفوف الدنيا والمتوسطة، بارتكاب جرائم خاضعة لولاية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونرحب بجهود المحكمتين هذه وبالخطوات العملية المتخذة لنقل القضايا إلى المحاكم الوطنية.

وكما لوحظ سابقا، فإن أحد الشروط الرئيسية لنجاح استراتيجيتي الإنجاز لعمل المحكمتين هو ضمان تعاون الدول التام معهما. وهذا التعاون لا يقتصر على اعتقال وتسليم الأفراد المتهمين إلى المحكمة. بل من المهم أيضا الوفاء بجميع التزامات الدولة المكرسة في النظامين الأساسيين للمحكمتين وفي قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك تيسير الوصول إلى الشهود، والسجلات وغيرها من الأدلة الهامة.

ولا بد لنا من التعبير عن قلقنا إزاء المشاكل المتبقية المتصلة بتمويل عمل المحكمتين. وكما أشار القاضي ميرون، دفعت روسيا هذا العام اشتراكها الكامل إلى المحكمة الخاصة بيوغوسلافيا السابقة، ولا توجد أية ديون مستحقة منا إلى المحكمة. ويدعو الاتحاد الروسي جميع الدول إلى أن تحذو حذوه. إن الفجوة بين الميزانية التي تم إقرارها والاشتراكات المدفوعة من الدول الأعضاء قد باتت عائقا كبيرا أمام تنفيذ استراتيجية الإنجاز لعمل كل من المحكمتين في الموعد المحدد في قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، كما أشار معظم أعضاء المجلس.

وختاما، أود أن أؤكد لرئيسي المحكمتين أن الاتحاد الروسي يرى أن التنفيذ الناجح لاستراتيجية إنجاز أعمال

المحكمتين إنما يعني أن كل من وجهت إليهم اتهامات سوف يحاكمون، وأن جميع المتهمين لا بد أن يقدموا إلى العدالة.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أشكر رئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، القاضي ميرون والقاضي موس، كما أشكر المدعيين العامين للمحكمتين، كارلا دل بونتي وحسن بوبكر جلّو، على بياناتهم الزاخرة بالمعلومات. ونعرب عن تقديرنا للتقارير الوافية المكتوبة التي قدمت لنا بشأن المسائل التي يوليها مجلس الأمن ووفدي اهتماما مستمرا.

ويشرفني أيضا أن أنوه مع التقدير بحضور السيد ميومير زوزول، وزير خارجية كرواتيا، والسيد زوران لونكار، وزير الإدارة العامة والحكم الذاتي المحلي في جمهورية صربيا والجبل الأسود.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن أحر تهانئ وفدي للقاضي ميرون وللمرشحين الآخرين الذين انتخبوا أو أعيد انتخابهم مؤخرا في مناصب القضاة السامية في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونثق بأن نتائج هذه الانتخابات ستكون مفيدة في الوفاء بأحكام استراتيجية الإنجاز.

وحيث أن العديد من الجوانب ذات الصلة بأنشطة المحكمتين قيد النظر اليوم قد تناولها وفدي في جلسة الإحاطة الإعلامية المفتوحة التي عقدت في ٢٩ حزيران/يونيه، سأقتصر على بعض الملاحظات الإضافية الموجزة.

أولا، أود أن أبدي ملاحظة ذات طابع عام حول عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمدعية العامة للمحكمة. فرومانيا تتطلع إلى اليوم الذي تسوي فيه كل البلدان المعنية في غرب البلقان المسائل المتبقية والمتصلة بتعاونها مع محكمة لاهاي. ولا بد أن تتمكن تلك البلدان لا من طي صفحة الماضي بما فيها من جراح فحسب، بل وأن تعمل على الاستفادة الكاملة من الإمكانيات القائمة لمشاركتها في المشروع الاندماجي الأوروبي والأوروبي – الأطلسي. وكبلد ينتمي إلى المنطقة الأوسع، فإن رومانيا ستبذل قصارى جهدها لجعل تلك الآفاق أقرب منالا.

ثانيا، إن إعادة انتخاب ١٢ من القضاة الأربعة عشر الذين تضمهم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وإن كان إيجابيا، إلا أنه في حد ذاته لن يحل كل المشاكل المتصلة بتنفيذ استراتيجية الإنجاز. فهناك العديد من العناصر الأخرى ذات الصلة بهذا الموضوع: التعاون الكامل من جانب كل البلدان ذات الصلة، والامتثال الصارم لمعيار الأقدمية، وإحالة القضايا التي تشمل متهمين من ذوي الرتب الدنيا والمتوسطة إلى الولايات القضائية الوطنية المختصة، ضمانا لتوفر الموارد المالية اللازمة، وما إلى ذلك.

ثالثا، أن التعاون – وخاصة في شكل إلقاء القبض على الهاربين الرئيسيين وتسليمهم، وتسهيل الوصول إلى الأدلة ومنح الحصانة لتمكين الشهود من الإدلاء بأقوالهم أو شهاداتهم أمام المحكمة – هو أهم العناصر في هذه المعادلة. ولذلك، فإننا نشجع بقوة كل الدول التي لم تف بالتزاماتها في هذا الشأن حتى الآن، على أن تبذل قصارى جهدها في هذا الصدد. ومع ذلك، فإن استعراض الأسباب الكامنة وراء انعدام التعاون من جانب دول بعينها أو عدم كفايته سيكشف بدون شك عن عدد من العناصر التي تؤثر على قدرتها على القيام بذلك، الأمر الذي ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار أيضا.

رابعا، لقد لاحظنا بدء جلسات المحاكمة بعد خمس سنوات من انتهاء الصراع في كوسوفو، فيما كان يمثل أول قضية ضد مقترفي جرائم مزعومة من تلك المقاطعة. ولكن، يبدو من تقرير المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

أن أيا من الأفراد الثلاثة الذين تشملهم تلك القضية لم يكن على مستوى صنع القرارات. وقد يكون من المفيد أن نعرف من هذه المحكمة بعض المؤشرات فيما يتعلق بالخطوط الرئيسية للنهج الذي تنوي اتباعه في هذا المجال. وما فتئ موقفنا الثابت في هذا الصدد يتمثل في ضرورة أن يقدم إلى العدالة كل من يشتبه في ارتكابهم جرائم تقع في نطاق الولاية القضائية للمحكمة، فهذا من شأنه أن يسهم إسهاما هاما في تحقيق مستوى أكبر من التقبل لقرارات تلك المحكمة.

خامسا، في حين أن تزايد عدد الإقرارات بالذنب المقدمة من المتهمين في كل من المحكمتين يسهل الامتثال لأحكام استراتيجيتي الإنجاز من دون شك، فإننا نؤكد على رأينا من ضرورة ألا تؤدي الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف إلى المساس بالمبادئ المعترف بها دوليا من مراعاة للعملية الواجبة والإنصاف، أو المساس بحقوق المتهمين أو الضحايا.

سادسا، نلاحظ مع القلق المعلومات الواردة في تقرير المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والتي تفيد أن ١٧ متهما و ١٦ مشتبها فيهم ما زالوا طلقاء. وفي كثير من تلك القضايا، يصعب توقع إلقاء القبض عليهم أو تقديمهم للعدالة.

ونشعر بالقلق أيضا لأنه، وفقا لبعض تقديرات منظمات غير حكومية تعمل في المجال الإنساني، فإن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد ركزت إلى حد كبير، إن لم يكن حصريا، حتى الآن على الأشخاص المنتمين إلى طرف واحد في راع ١٩٩٤، رغم أن لجنة الخبراء التي أنشأها مجلس الأمن خلصت إلى أن أشخاصا من الجانبين قد ارتكبوا انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وجرائم ضد الإنسانية. وقد يكون من المفيد أن نعرف مزيدا عن الكيفية التي تعتزم محكمة رواندا أن تتعامل بها في المستقبل مع تلك المسائل، إلى جانب التعرف على النهج الذي تتوخاه المحكمة في هذا الصدد.

أخيرا، أود أن أنطلق من فكرة طرحها ممثل جمهورية كوريا خلال مناقشة هذا الموضوع في الجمعية العامة، وأن أعرب عن دعمنا لاقتراح إنشاء آلية للتشاور بين كل الهيئات القضائية بمساعدة من الولايات المتحدة. إن تبادل الخبرات والمعلومات بشأن أنشطة كل تلك المحاكم قد يكون مفيدا للغاية في الجهود الرامية إلى تفادي تشتيت الفقه القانوني بشأن القانون الدولي الجنائي الناشئ.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): في البداية، نود أن نهنئ القضاة المنتخبين حديثا ومن أعيد انتخابهم في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بعد المعركة الانتخابية الضارية.

إن باكستان تعلق أهمية كبرى على الدور الذي تضطلع به المحاكم الدولية التي أنشأتها الأمم المتحدة لمحاكمة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية بموجب الاتفاقيات بشأن الإبادة الجماعية والقانون الإنساني الدولي. وحجر الزاوية في سياستنا هو تعزيز احترام القانون الدولي والامتثال له.

والأمين العام قد أوضح، عن حق، في بيانه أمام الجمعية العامة مؤخرا:

> ”إن حكم القانون بوصفه مجرد مفهوم لا يكفي. ولا بد للقوانين أن توضع موضع الممارسة وأن تنفذ إلى نسيج حياتنا“ (انظر A/59/PV.3)

إن المحكمتين تقومان بدور ممتاز في ميدان سيادة القانون والعدالة، وهو ما نؤيده تماما. ونؤمن إيمانا راسخا بأنه لا ينبغي الإفلات من العقاب عن الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية، بما فيها الإبادة الجماعية. ونؤيد كل الجهود الرامية إلى زيادة كفاءة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا

السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونأمل أن تساعد هذه الجهود على تنفيذ استراتيجية الإنجاز لهاتين المحكمتين.

ونحن ممتنون لرئيسي ومدعيي المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا على تقييماتهما المكتوبة وعلى إحاطتيهما الإعلاميتين، عملا بالقرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، ونقدر جهود المحكمتين سعيا إلى تنفيذ استراتيجية الإنجاز، كما شدد عليها القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤). ويسعدنا أن نلاحظ أن محكمة يوغوسلافيا ستتمكن من إتمام كل تحقيقاتها بنهاية عام ٢٠٠٤ وكل المحاكمات الابتدائية بحلول عام ٢٠٠٨، وفقا لاستراتيجية الإنجاز.

ولاحظنا أيضا أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد تتمكن في عام ٢٠٠٨ من إنجاز المحاكمات وإصدار الأحكام بنسبة تتراوح بين ٦٥ و ٧٠ في المائة، اعتمادا على التقدم المحرز في المحاكمات الحالية والمقبلة. كما أننا أحطنا علما بالمسائل الأخرى التي قد تؤثر على استراتيجية إنجاز المحاكمات، مثل إعادة تدريب الموظفين القدامى وتوظيف موظفين جدد، فضلا عن الحاجة إلى أن تتعاون جميع الدول بالكامل مع المحكمتين. ونؤمن بأن إلقاء القبض على المتهمين الهاربين ومحاكمتهم، وخاصة الذين صدرت بشأنهم لوائح اتهام بارتكاب الإبادة الجماعية، أمر هام كذلك لاستكمال عمل المحكمتين.

ومن شأن إحالة القضايا المتعلقة بالمتهمين ذوي المستوى المتوسط والمنخفض إلى الولايات القضائية الوطنية المختصة أن يساعد المحكمتين في التركيز على أكبر القادة المشتبه في أنهم أكثر المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الواقعة في إطار ولاية المحكمتين. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن الدائرة الخاصة للمحكمة الدولية في البوسنة والهرسك ستكون مستعدة قريبا لقبول القضايا المحالة المتعلقة بالمسؤولين ذوي المستوى المنخفض والمتوسط.

وتؤدي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا عملا هاما في سياق السيادة الدولية للقانون والعدالة. وباستعارة عبارة من تقييمات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فان المحكمتين ما زالتا توجهان رسالة قوية عن المسؤولية والمساءلة. وهما بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي في تحقيق استراتيجيتيهما لإنجاز المحاكمات. ونحن على استعداد للإسهام في جهود المحكمتين للوفاء باستراتيجيتيهما للإنجاز.

السيد دونوسو (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر الرئيسيين والمدعيين العامين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على إحاطاتهم الإعلامية. ويتضمن تقرير التقييم الذي قدمه رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وفقا للقرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤) بيانا مفصلا عن التقدم المحرز بشأن استراتيجية إنجاز المحاكمات. ويكشف التقرير التقدم المحرز في المحاكمات الابتدائية ومحاكمات الدرجة الثانية وفي التحقيقات التي أجراها مكتب المدعية العامة.

ونلاحظ مع شعور بالقلق أن هناك افتقارا إلى انعدام التعاون من جانب دول يوغوسلافيا السابقة، وأن هذا الافتقار ما زال يجعل تنفيذ استراتيجية الإنجاز أمرا عسيرا. ونؤمن بأنه يجب على مجلس الأمن أن يستخلص الاستنتاجات المناسبة حتى يمكن تفادي ما ينجم عن الإفلات من العقاب.

وتستدعي استراتيجية إنجاز المحاكمات إنشاء دائرة لجرائم الحرب في البوسنة والهرسك في أقرب وقت ممكن، على نحو ما نص عليه مشروع القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣). وفي ذلك الصدد، يسرنا أن نلاحظ أن التقرير يشير إلى أن الدائرة ستبدأ العمل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ونتفق مع التقييم الذي مؤداه أن عمل الدوائر الجديدة يقتضي إشرافا كبيرا

لضمان الامتثال للمعايير الدولية. وإضافة إلى ذلك، فإننا نؤمن بأن الأمر الأساسي هو ضمان مثول رادوفان كاراديتش، ورادكو ملاديتش، وأنتي غودوفينا أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة حسبما دعت إليه قرارات مجلس الأمن. ويبدو أن تعاون دول يوغوسلافيا السابقة أمر رئيسي في هذا المجال.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، يسرنا أن نلاحظ أن بوسع هذه الهيئة القضائية الآن اختتام كل المحاكمات بحلول عام ٢٠٠٨، حسبما يقتضي القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣). ونؤمن أيضا بأنه ينبغي مضاعفة الجهود حتى يمكن تقديم فيليسيان كابوغا إلى العدالة.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد على دعم بلدي لاستراتيجيتي إنجاز المحاكمات لكلتا المحكمتين وللجهود الجارية لضمان إكمال الاستراتيجيتين.

السيد دانفورث (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): سأتكلم الآن بصفتي الوطنية.

إن الولايات المتحدة تبقى ملتزمة بقوة بدعم المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، وترحب بالتقريرين اللذين قدمتهما كلتا المحكمتين. ولا بد أن نعمل جميعا بعضنا مع بعض لضمان نجاح استراتيجيتي إنجاز المحاكمات لكلتا المحكمتين، وهما الاستراتيجيتان اللتان أيدهما مجلس الأمن، بغية الإنجاز الناجح للمحاكمات بحلول عام ٢٠٠٨ وللاستئنافات بحلول عام ٢٠١٠.

ولا بد أن تفي صربيا والجبل الأسود، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا بالتزاماتها القانونية بالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة عن طريق إلقاء القبض على المتهمين الهاربين داخل أراضيها وتسليمهم إلى لاهاي. وفي هذا الصدد، فإننا نلاحظ أن جمهورية صربيسكا لم تسلم متهما واحدا إلى المحكمة الدولية، وان تعاون البوسنة والهرسك قد تدهور إلى توقف تام في الأشهر الإثني عشر الماضية.

وأوضحت الولايات المتحدة وآخرون أن التمسك بالالتزامات حيال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يشكل شرطا مسبقا للمزيد من التكامل في المجتمع الأوروبي – الأطلسي. كما أن عدم تعاون البوسنة والهرسك مع المحكمة الدولية يؤدي إلى تقويض ثقة المجتمع الدولي بأنه راغب في مقاضاة مرتكبي جرائم الحرب على نحو عادل وفعال وقادر على هذه المقاضاة. وإلى أن تفي صربيا بالتزاماتها بالتعاون، فإننا لا نرى إجراء محاكمات محلية لمتهمي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في صربيا بوصفه خيارا واقعيا. ونناشد جميع السلطات في صربيا، وخاصة رئيس الوزراء بصفته رئيسا للحكومة، أن يعمل فورا على إلقاء القبض على جميع الهاربين المختبئين في البلد وتسليمهم إلى لاهاي. وما زلنا ندعم الجهود الرامية إلى إنشاء قدرات على إجراء محاكمات محلية موثوق بها للقضايا ذات المستوى المنخفض والمتوسط في جميع أنحاء المنطقة. ونلاحظ العمل الهام الذي يجري إنجازه في سراييفو في هذا الصدد، ونحث الدول الأخرى على الإسهام في هذه المحكمة، إما من خلال تقديم مساعدة مالية مباشرة أو مساهمات عينية.

وبالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإننا، أولا، ننوه ونشيد بالسرعة المتزايدة لإجراء المحاكمات في ظل قيادة رئيس المحكمة. ونناشد جميع الدول، وخاصة جمهورية الكونغو الديمقراطية ، وجمهورية الكونغو، وكينيا، أن تفي بالتزاماتها الدولية بالقبض على جميع الذين تتهمهم المحكمة الدولية بارتكاب جرائم الحرب الموجودين في هذه البلدان وتسليمهم إلى المحكمة. وما زال هؤلاء المتهمين الهاربين يحرضون على الصراع في منطقة البحيرات الكبرى ولا بد

من تعقبهم بشكل نشط وإلقاء القبض عليهم، حسبما دعا إلى ذلك مجلس الأمن مرارا وتكرارا.

واستكملت الولايات المتحدة تحويل جميع الأنصبة المقررة عليها لعام ٢٠٠٤ للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى الأمم المتحدة، وهي ملتزمة بتقديم دعم مالي ودبلوماسي كبير لكلتا المحكمتين.

وقبل أن استأنف مهمتي بصفتي رئيسا للمجلس، أود أن أوجه سؤالين إلى رئيس محكمة رواندا ومدعيها العام. أكون مقدرا لو قدم لنا رئيس المحكمة تقييما عن قدرات رواندا على محاكمة المدعى عليهم من ذوي المستوى المنخفض. كما أنني أكون مقدرا لو قدم لنا المدعي العام تقييما عن تعاون رواندا مع مكتبه، وخاصة فيما يتعلق بإجراء تحقيقات بشأن الاعتداءات المزعومة التي ارتكبها الجيش الشعبي الرواندي.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أود أن نمضي في عملنا على النحو التالي. اقترح أن نأخذ الآن مدة عشر دقائق للراحة، وعندما نستأنف الجلسة سيمنح الفريق فرصة للرد، بدءا بالقاضي ميرون. ثم نستمع إلى ممثلي البلدان الأربعة الذي طلبوا المشاركة.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/٠٠ واستؤنفت الساعة ١٣/١٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للقاضي ميرون ليجيب على الأسئلة.

القاضي ميرون (تكلم بالانكليزية): أود أولا تصحيح أحد تعليقاتي السابقة. فحيث أننا بدأنا للتو بقضية ليماج في لاهاي، لم تكن هناك في الأيام القليلة الماضية أربع محاكمات جارية بل خمس، بالإضافة إلى قضيتين هما في مرحلة كتابة الحكم.

سأبدأ بالرد على الأسئلة الموجهة من ممثل الفلبين. لقد سأل عن سبب وجود مشكلة مالية واستمرار التجميد. إن التجميد الذي فرضته الأمانة العامة في أوائل أيار/مايو ٢٠٠٤، كما أعتقد، نتج عن متأخرات سابقة وحالية من بلدان عديدة – وعديدة جدا – مستحقة لميزانية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

ولقد أمضيت الكثير من وقتي خلال الأسابيع القليلة الماضية في الاتصال بفرادى الحكومات وحثها على تسديد ديونها في أقرب وقت ممكن – وعلى الفور إذا أمكن. وحققت تلك الحملة لجمع الأموال نجاحا كبيرا. واتصلنا أيضا ببلدان أصغر، وهي البلدان المدينة للمحكمة بمبالغ أقل ولكن دعمها، في اعتقادي، يضاهي في الأهمية السياسية والمعنوية دعم كبار المساهمين. ويسعدني أن أبلغكم بأنه، من حيث المتأخرات المستحقة، أصبحت اليوم الحالة المالية للمحكمة أفضل مما كانت عليه، على سبيل المثال، في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر قبل عام.

وأعتقد أننا وصلنا إلى مرحلة سوف يسبب فيها استمرار التجميد فوضى شديدة في العمل البالغ الكفاءة والكثيف جدا الذي نحاول إنجازه في المحكمة. وسوف يسفر ذلك عن تكلفة أكبر بكثير. ولقد ناشدت قيادة المحكمة – أنا والمدعية العامة ورئيس قلم المحكمة – الأمين العام إعادة النظر في التجميد. ونظرا للحالة المالية التي باتت أفضل من ذي قبل، آمل أن يُرفع التجميد قريباً – حيث ينبغي رفعه.

وسألني ممثل الفلبين متى نتوقع إحالة قضايا المتهمين من المستويات المتوسطة والدنيا إلى المنطقة. وكما ذكرت آنفا، معروض بالفعل على دائرة المحاكمة ستة مقترحات

مقدمة من المدعية العامة، وأخبرتنا اليوم أنها ستقدم مقترحات إضافية. وبموجب نظامنا الداخلي، فإن تقرير ما إذا كان ينبغي إحالة قضية ما إلى سلطات قضائية وطنية مختصة لمحاكمتها هو في أيدي دائرة المحاكمة. وكنت أحبذ عدم التكهن بأحكام قضاتي، ولكني أود أن أقول إن لدي أملا كبيرا في أن نرى في أوائل عام ٢٠٠٥ إحالة بعض القضايا – وبالتأكيد إلى دائرة سراييفو الخاصة، ولكن ليس إليها وحدها. وبالتالي فنحن ماضون بالفعل على المسار السليم. وتنظر دائرة المحاكمة أيضا في تلك المقترحات التي تم تقديمها، وإني واثق بأننا سننظر، بسرعة مماثلة، في المقترحات التي سيتم تقديمها في المستقبل.

سألني ممثل إسبانيا عما يمكن أن نفعله بالنسبة للقضاة المخصصين حتى نتجنب عرقلة المحاكمات. وكما يعلم المجلس، ستنتهي ولاية جميع القضاة المخصصين في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وكما ذكرت في تعليقاتي السابقة اليوم، أرسلت بالفعل إلى المستشار القانوني للأمين العام أطلب منه أن يفعل ما يلزم لتقديم موعد انتخاب مجموعة جديدة – أي قائمة جديدة – من القضاة المخصصين في أقرب وقت ممكن من عام ٢٠٠٥. وإنني واثق بأن المستشار القانوني سينظر قريبا في ذلك الطلب.

ولكي نتفادى عرقلة المحاكمات، سيكون من الضروري أيضا تمديد الولايات الفردية للقضاة المخصصين الذين سيشاركون في محاكمات لن تنتهي بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وستتصل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا بمجلس الأمن في الوقت المناسب لطلب التمديدات الفردية للقضاة.

وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى مسألة سياسية لا يقررها القضاة بل المجلس. إنها تتعلق بما إذا كان من الحكمة رفع الحظر القائم على إعادة انتخاب القضاة المخصصين. وتلك مسألة سياسية ينظر فيها المجلس.

وطلبت إسبانيا أيضا معلومات تتعلق بالدول التي أبرمت اتفاقات إضافية بشأن تنفيذ الأحكام – أو التي نحن على اتصال معها بشأن هذه الاتفاقات. ولدينا الآن ١٠ اتفاقات من ذلك النوع مع ١٠ بلدان. ولكن كلما ازداد عدد المتهمين وازدادت قائمة دعاوى المحكمة إثارة للدهشة، كلما احتجنا إلى إبرام مثل هذه الاتفاقات مع المزيد من الدول. وفي هذا السياق، نحن بحاجة أيضا إلى إبرام اتفاقات مع المزيد من الدول بشأن انتقال الشهود. فالحماية مطلوبة بسبب الشهادة التي يدلون بها في جلساتنا – أحياناً بشجاعة كبيرة.

لذلك فإن رئيس قلم محكمتنا منخرط بنشاط كبير في محاولة توسيع دائرة الدول التي نبرم معها الاتفاقات، وأود أن أوجه إلى الحكومات نداء شخصيا للاستجابة لتلك الطلبات والاتصالات، لأننا بحاجة إلى ذلك. ولقد كان ممثل إسبانيا هو الذي وجه ذلك السؤال، وأود بصفة خاصة أن أحيي إسبانيا ليس لمجرد إبرامها مثل هذا الاتفاق معنا، بل لأن أربعة مدانين يقضون الآن فترات عقوبتهم في إسبانيا. إننا نتفهم التكلفة؛ ونتفهم العبء؛ ونتفهم التضحية؛ ونحن ممتنون للغاية.

ولقد ذكرت فرنسا بأنه ينبغي عدم إحالة قضايا إلا إلى سلطات قضائية وطنية في بلدان نستطيع أن نتوقع إجراء محاكمات عادلة فيها – أي محاكمات بدون ترهيب أو انحياز عرقي أو ديني. وأود أن أؤكد لحكومة فرنسا أن قيادة المحكمة تتشاطر تماما تلك الآراء. ولدينا قواعد إجرائية تجعل في الواقع إحالة قضايا إلى ولاية قضائية معينة مشروطة بإقامة العدل وإتباع الإجراءات القانونية الأصولية.

وأود الآن أن اختتم بإبداء بضع ملاحظات عامة. أولا، اسمحوا لي أن أعرب عن مدى امتناني للأعضاء الدائمين ولمجلس الأمن بأكمله على رسالة الدعم الكامل للعمل الذي نؤديه الآن لإنهاء الإفلات من العقاب، وإرساء مبدأ العدالة الجنائية الدولية بطريقة ملموسة وذات مصداقية، وتعزيز العدل والمصالحة في يوغوسلافيا السابقة.

واستمعت أيضا إلى ملاحظات تفيد بأن إستراتيجية الإنجاز يجب ألا تكون عذرا لخلق فجوة للإفلات من العقاب. وذلك هو ما نؤمن به أيضا. ونشعر بالامتنان لإقرار العديد من أعضاء المجلس بكفاءة التدابير التي اتخذناها والإصلاحات التي نواصل القيام بها بغية جعل المحاكمات على أكبر قدر ممكن من الكفاءة وتناسب المردود مع الكلفة، بينما نضمن فيها احترام حقوق الإنسان والإجراءات القانونية الأصولية الدولية.

وأنا ممتن أيضا لجميع أعضاء المجلس على الاهتمام الذي أعربوا عنه حيال تجميد التعيينات المستمر الذي فرض علينا، فاستمرار هذا التجميد لا يمكن إلا أن يعرقل أهداف مجلس الأمن وآفاق تحقيق إستراتيجية الإنجاز.

أخيرا، فيما يتعلق بالفريق العامل التابع لمجلس الأمن لاستعراض عمليات المحكمتين، الذي أشارت إليه ألمانيا وإسبانيا، فقد سرني أن أعمل مع الفريق مرتين، وأتطلع إلى العمل معه في المستقبل. وأنا متأكد بأني أعبر عن مشاعر المدعي العام وأمين سجل المحكمة عندما أقول إن هذا الفريق مرحب به جدا لعقد اجتماعاته في لاهاي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة للقاضي موسي.

السيد موسي (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقديري الصادق لجميع أعضاء المجلس الذين عبّروا عن دعمهم القوي للمحكمتين. إن هناك توافقا في الآراء يتعلق بمجموعتين من الالتزامات التي تقع على عاتق الدول الأعضاء كافة. أولا، هناك حاجة إلى التعاون. فقد ذكر الأعضاء بالإجماع أنه يجب على جميع الدول أن تلقي القبض على الأشخاص المتهمين وأن تيسر نقل الشهود وتوفير الوثائق، مما سيكون بالتأكيد قيما لنا في عملنا اليومي.

والمجموعة الثانية من الالتزامات تتعلق بالموارد. إننا نشعر مرة أخرى بارتياح لهذا الموقف الموحد للمجلس، وتحديدا، أن المجلس يشعر بقلق حيال المشاكل التي نواجهها في ذلك السياق وفيما يتعلق بالافتقار إلى اليد العاملة – مغادرة الموظفين للمحكمتين – والمشاكل التي يسببها تجميد التعيينات. وأعتقد أن ذلك سيكون عاملا مساعدا في التطورات المستقبلية. وعلى غرار الرئيس ميرون، كنت على اتصال مع فرادى الدول الأعضاء واسترعيتُ انتباهها إلى المشاكل المتعلقة بالصعوبات الاقتصادية. وقد توصلنا إلى بعض النتائج، لكن الإمكانيات ستكون أكبر عندما يستخدم مجلس الأمن سلطته الكاملة لتلبية المطالب المالية.

أنتقل إلى مسألة الاتفاقات بشأن الأحكام، التي أثارها ممثل إسبانيا، وأود مجرد القول إن موقفنا مطابق تماما لموقف المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. لدينا ستة اتفاقات بهذا الخصوص، لكننا بالتأكيد نرحب بالمزيد. وحتى الآن، لم تستلم إلا دولة واحدة جميع المحكومين عليهم. ولكن ستقوم الحاجة إلى مزيد من الاتفاقات، ونقدر رغبة أي حكومة في الدخول في تلك الترتيبات.

وقد أثار ممثلا المملكة المتحدة والولايات المتحدة مسألة نقل القضايا إلى رواندا، لا سيما قدرة ذلك البلد على إجراء المحاكمات. إن ذلك القرار قضائي بالطبع – وأكرر ما قاله الرئيس ميرون – ويعود الأمر إلى دوائر المحكمة التي يعينها الرئيس لإصدار الحكم بموجب المادة ١١ مكررة فيما إذا ينبغي نقل القضايا أم لا. لذلك أعتقد أن من

الأفضل، في هذه المرحلة، ألا أخوض في مزيد من التفاصيل أو أن استبق الحكم على دائرة محاكمة فردية. لكني أود التنويه بأنه، في ضوء البيانات الواضحة المدلى بها في دوائر أوساط مرموقة في رواندا، يظهر أنه تم إحراز تقدم كبير في ذلك البلد بخصوص عقوبة الإعدام. وفي صدد الإجراءات القانونية الأصولية والحالة عموما، يتعين علينا أن نرجع إليها مرة أخرى فيما يتعلق بالسياق القضائي، وربما يود المدعي العام إبداء ملاحظات إضافية بشأن تلك المسألة، لأنه يتابع المسألة عن كثب.

وأشار ممثل ألمانيا بلطف شديد إلى إمكانية انعقاد مجلس الأمن في مقر إحدى المحكمتين على مستوى معين. وأعتقد أنها فكرة ممتازة. والمجلس، بالطبع، سيد إجراءاته وهو الذي يحدد مستوى التمثيل في الذهاب إلى أروشا. واسمحوا لي أن أكرر مجرد الدعوة التي وجهتُها إلى المجلس في ٢٩ تموز/يونيه ٢٠٠٤، أي أننا نرحب ترحيبا صادقا بجميع أعضاء المجلس بغية الحصول على ملاحظات مباشرة عن حياتنا اليومية في أروشا والتزامنا بتنفيذ مهمتنا.

وأعتقد أن ذلك يصل بي إلى نهاية الأسئلة والملاحظات التي هي بحاجة إلى الإجابة عليها في هذه المرحلة. واسمحوا لي مجرد أن أقول إن سنة ٢٠٠٥ ستكون سنة هامة للمحكمة، وإنني أتطلع قدما إلى تقديم تقرير عن التقدم المحرز في المناسبتين القادمتين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للمدعية العامة دل بونتي.

السيدة دل بونتي (تكلمت بالفرنسية): أود أن أؤيد عبارات الرئيس ميرون في شكر رئيس وأعضاء مجلس الأمن على دعمهم المتواصل. ويحدونا الأمل بالتأكيد أن يكون عام ٢٠٠٥ عاما ناجحا، خاصة فيما يتعلق بإلقاء القبض على الأشخاص ذوي المسؤولية الرئيسية، لا سيما بالنسبة إلى الإبادة الجماعية في سربرنيتسا. ويحدوني وطيد الأمل أن يتسنى لنا أخيرا، بعد ١٠ سنوات من ارتكاب تلك الجريمة، إلقاء القبض على السيد كراديتش والسيد ملاديتش، والبدء بمحاكمتهما.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة للسيد جالو.

السيد جالو (تكلم بالانكليزية): أود أنا أيضا أن أشكر رئيس وأعضاء مجلس الأمن على دعمهم للمحكمتين. وأنا كذلك اطمأن قلبي للردود التي سمعناها عن بعض المسائل المحددة والصعوبات التي استرعينا الانتباه إليها. وأود أن أرد على مسألتين من المسائل المثارة.

أود أولا أن أتطرق إلى موضوع إجراء التحقيقات مع الجبهة الرواندية الوطنية، وهو ما أثاره ممثلو رومانيا وفرنسا والولايات المتحدة.

ونحن ندرك تمام الإدراك أن التحقيق في تلك المزاعم يقع ضمن صلاحيتنا ومهمتنا في المحكمة. ونعي أيضا أن مجلس الأمن معني حاليا بهذه القضية بالتحديد. وقد أجريت التحقيقات طيلة سنوات عديدة.

وفي هذه المرحلة، وكما ذكرتُ للمستشارين في الاجتماع السابق، لم نجرِ أية تحقيقات إضافية، لكننا بدأنا عملية تقييم للمعلومات التي تم جمعها على مر السنوات لأتمكن من تحديد القضايا الموجودة وتحديد الأشخاص الموجهة ضدهم في سياق تلك المزاعم بعينها التي تنطوي على اتهام للجبهة الوطنية الرواندية بالتورط. وقد قلت للسلطات الرواندية نفسها إنني أقيّم المعلومات في الوقت الحاضر وسأعود إليها لأعلمها بنتيجة التقييم في الوقت المناسب. وكلنا أمل أن يتم ذلك في وقت مبكر من العام. هذا هو الوضع فيما يتعلق بالجيش الوطني الرواندي.

أما عن مسألة الإحالة، فافتراض سفير المملكة المتحدة دقيق إلى حد بعيد، وهو أنه من بين الأشخاص الواحد والأربعين أو الملفات المخصصة للإحالة المحتملة إلى القضاء الوطني، سيذهب الجزء الأكبر إلى رواندا، بموجب الشروط التي تتم تلبيتها لكي تنفذ دائرة المحاكمات أية إحالة. وبموجب هذه القواعد، لن تطلب دائرة المحاكمات الإحالة إلا إذا اقتنعت أن الشخص سيلقى محاكمة عادلة في البلد المعني، ولن يتعرض لعقوبة أكبر من العقوبة التي كان سينالها إذا مثل أمام المحكمة الدولية. وهذا يعني، مثلا، أن عقوبة الإعدام ستكون عائقا لأي إحالة محتملة.

وستذهب معظم الإحالات إلى رواندا، لسببين، في حالات كثيرة. أولا، رواندا هي المكان الذي ارتكبت فيه الجرائم، وثانيا، لا يبدو من السهل إيجاد بلد من بين البلدان الأخرى المرشحة، مستعد لقبول هذه القضايا أو قادر على قبولها دون توفير موارد إضافية. وقد يكون توفير الموارد ممكنا، حتى في حالة رواندا، خاصة فيما يتعلق بإنشاء محكمة تتعامل مع القضايا عندما تحال إليها.

وقد بدأت بالفعل مناقشات مع السلطات الرواندية وأبلغتها بالتدابير الواجب اتخاذها على الأرض في رواندا بغية تمكين المدعي العام من رفع طلب إلى دوائر المحاكمات والحصول على أمر إحالة.

ومن بين هذه التدابير، في طبيعة الحال، هناك الحاجة إلى إنشاء محكمة في رواندا تكون فعالة وتنفيذية وقادرة على التعامل مع هذه القضايا. ونحن بحاجة إلى نظام قانوني ملائم يضمن محاكمة عادلة ويغطي أيضا الجرائم التي تقع ضمن الولاية القضائية للمحكمة. ونحن بحاجة أيضا إلى تشريع يستبعد تطبيق عقوبة الإعدام ضد أي من هؤلاء الأشخاص إذا ما تمت إدانتهم بعد الإحالة. واعتقد أن تلك المسائل تحظى باهتمام كبير من جانب الحكومة الرواندية في هذه اللحظة. وكما قال الرئيس، نعتقد أن مسألة عقوبة الإعدام ينبغي ألا تسبب أي مشكلة بعد الآن. فقد كانت هناك إشارة إلى أن عقوبة الإعدام ستستبعد في مثل هذه الحالات.

ولا تستطيع المحكمة نفسها، في طبيعة الحال، أن توفر الموارد لأي بلد يرغب في إحالة هذه القضايا إليه. ونحن لا نملك الموارد اللازمة، لكن ما نستطيع تقديمه هو تدريب موظفيها. ولدينا عدد من الموظفين الروانديين في مكتب المدعي العام، وفي شعب أخرى من شعب المحكمة. ويستطيع هؤلاء الموظفون العودة إلى رواندا والتعامل مع هذه القضايا. كذلك قلنا إننا مستعدون لقبول موظفي الادعاء المنتدبين إلى مكتبي خلال فترة من الزمن ثم السماح لهم بالمساعدة فيما بعد في تناول هذه القضايا. هذا هو الوضع في هذه اللحظة. وحالما يعتني الجانب الرواندي بهذه التدابير، ينبغي أن نكون عندئذ قادرين على تقديم الطلبات الضرورية في بداية سنة ٢٠٠٥ حتى تتخذ دوائر المحاكمات قرارا في مسألة الإحالة.

وأعتقد أن هاتين المسألتين لفتتا انتباهي بشكل خاص. وأود أن أعرب عن شكري لكم، السيد الرئيس، على دعمكم وتعاونكم، وكذلك على دعم جميع أعضاء المجلس وتعاونهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الرئيسين والمدعيين العامين، بالنيابة عن جميع أعضاء المجلسين على بياناتهم اليوم وعلى عملهم الممتاز.

وأعطي الكلمة الآن لوزير خارجية كرواتيا، الذي أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

السيد زوزول (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر رئيس المحكمة، ورئيسة الادعاء العام، على عملهما الطيب وعلى تقاريرهما السنوية عن الأعمال التي أنجزتها

المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة السنة الماضية. وأود أيضا وبالنيابة عن حكومتي، أن أعرب عن ارتياحي وأهنئ الرئيس ميرون على إعادة انتخابه.

واسمحوا لي الآن أن أوضح موقف كرواتيا بشأن هذه المسألة وأشرح ما أنجزناه حتى الآن في تعاوننا مع المحكمة.

أود أن أؤكد على أن كرواتيا كانت من المؤيدين لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد أكدنا بادئ ذي بدء أن محاكمة مرتكبي جرائم الحرب أساسية لإرساء سلام دائم في منطقتنا الأوروبية. وترى كرواتيا أيضا أن محاكمة مرتكبي جرائم الحرب هو شرط مسبق لبناء الثقة في المنطقة. وأعتقد أننا متفقون تماما على هذه النقاط. ومع ذلك، أود فعلا أن أقدم بعض الملاحظات المختصرة عن الظروف السياسية العامة التي أحاطت بالأحداث الرئيسية في التسعينات. وهذه الملاحظات تتعلق بالمسائل البارزة التي ما تزال موجودة حتى اليوم.

بادئ ذي بدء، لا بد لي أن أذكر أن كرواتيا تعرضت للهجوم والاحتلال الجزئي من جانب الجيش اليوغوسلافي، الذي كان تحت السيطرة المحكمة لسلوبودان ميلوزفيتش. وهذا الاعتداء على الحدود المعترف بها دوليا وعلى أراضي جمهورية كرواتيا ورد في عدد كبير من قرارات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك قرارات المجلس ٨١٥ (١٩٩٣) و ٨٧١ (١٩٩٣) و ٩٤٧ (١٩٩٤) و ٩٨١ (١٩٩٥) و ١٠٢٣ (١٩٩٥). واسمحوا لي أن أقتبس من الفقرتين الثانية والثالثة من ديباجة مجرد قرار واحد، وهو قرار الجمعية العامة ٤٣/٤٩ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، عندما كانت كرواتيا لا تزال تحاول إيجاد تسوية سلمية عبر المفاوضات:

"**إن الجمعية العامة** ...

"**وإذ تؤكد** أهمية الجهود الرامية إلى إعادة إحلال السلم في إقليم جمهورية كرواتيا بأكمله، فضلا عن صون سلامتها الإقليمية داخل الحدود المعترف بها دوليا، وإذ تشدد، في هذا الصدد على أن الأراضي التي تشكل المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة هي أجزاء لا تتجزأ من إقليم جمهورية كرواتيا،

"**وإذ يثير جزعها وقلقها** أن الحالة القائمة في الأجزاء الكرواتية التي تقع تحت السيطرة الصربية، تجيز وتعزز، بحكم الواقع، قيام احتلال لأجزاء من الإقليم الكرواتي ذي السيادة، وبذلك تتهدد بشكل خطير سيادة جمهورية كرواتيا وسلامتها الإقليمية".

لم يرد شعبنا صراعا دمويا على الأراضي الكرواتية، لكنه واجه اعتداء مسلحا، تعين علينا مقاومته. فإن الواجب الرسمي لحكومتنا هو أن تحمي مواطنيها.

ثانيا، استثمرت الحكومة الكرواتية جهودا كبيرة في التوصل إلى تسوية سلمية مع السلطات الصربية المحلية. وأنا أعرف ذلك أكثر من غيري، لأنني شاركت شخصيا في المفاوضات خلال هذه الفترة. وبالعودة إلى الوراء، أشعر بثقة أكبر وأنا أعلن أن كرواتيا تحلت بالكثير من ضبط النفس والصبر الحقيقي في البحث عن تسوية سلمية من خلال المفاوضات. وفي النهاية لم يكن أمامنا سوى خيار تحرير أراضينا المحتلة بالقوة العسكرية. وقد اهم السفير الأمريكي السابق لدى كرواتيا، في شهادته خلال محاكمة ميلوسفيتش، السلطات الصربية المحلية برفض تسوية من خلال المفاوضات.

وبغية الوصول إلى فهم كامل لقرار كرواتيا بتنفيذ عمل عسكري، لا بد من مراعاة الوضع في جارتها البوسنة

والهرسك، الذي كان حينئذٍ يتدهور بسرعة. وأذكركم بأن الصرب احتلوا جيبي زيبا وسربرينيتشا وكانوا يهاجمون غورازده. وعقب المذبحة في سربرينيتشا، اتضح أن العمل العسكري الحاسم كان السبيل الوحيد للتصدي للهجوم الصربي، و لم يكن العالم بكل بساطة يسمح بسقوط بيها في يدي راتكو ملاديتش.

وأنا أذكر هذه النقاط لأؤكد مرة أخرى مشروعية قرارات كرواتيا في ذلك الوقت.

أعتقد أن من المهم جدا أن نفهم بوضوح، لا نحن اليوم فحسب، ولكن الأجيال المقبلة أيضا، الحوادث التي وصفتها بإيجاز. الماضي يجب أن لا يُنسى، بل الأهم من ذلك هو أن يُقيَّم ويفهم على الوجه الأنسب.

ولكن يبقى الواقع أنه تم ارتكاب الجرائم ويتطلب العدل أن يعاقب مرتكبو تلك الجرائم كما ينبغي. ويصر وفد بلادي على إضفاء الطابع الفردي على مسؤولية الأعمال الإجرامية المرتكبة. إننا نفهم قيام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بدور مركزي في مقاضاة هذه الجرائم، وهذا بالضبط ما يجعلنا نؤيد بقوة إنشاء المحكمة منذ البداية. وترى كرواتيا التعاون، بصفة عامة، على أنه أمر متعلق بتطبيق سيادة القانون، وبتحديد أكثر، أمر متعلق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وقانوننا الدستوري الخاص، الذي يأمر بالامتثال لكل ما تطلبه المحكمة.

أود الآن أن أتطرق إلى الحالة الراهنة في مجال تعاوننا مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. تؤكد الوقائع بوضوح أن الحكومة الكرواتية توفي بالتزامها بالامتثال لما تطلبه المحكمة. ففي آذار/مارس من هذه السنة، سلم جنرالان من جنرالات كرواتيا نفسيهما بغية المثول أمام المحكمة في لاهاي، وهما الجنرالان ماركاتش وتشيرماك. كما أننا ضمَّنا تسليم ستة بوسنيين كروات متهمين، مثلوا في وقت لاحق أمام المحكمة وهم الآن ينتظرون الشروع في محاكمتهم. كما سلَّم مؤخرا المتهم البوسني الكرواتي ميروسلاف برالو نفسه إلى سلطات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وإن موقف كرواتيا واضح ولا غبار عليه: كل مواطنينا ملزمون بالتعاون الكامل مع المحكمة، بما فيهم الجنرال غوتوفينا، الذي ما زال هاربا. وأود أن أؤكد، في هذا الصدد، على أن حكومة بلادي لا تتملص حاليا من مسؤوليتها بأي حال من الأحوال وأننا، في الواقع، ناشدنا الجنرال غوتوفينا المثول أمام المحكمة.

وقال رئيس الوزراء، السيد سانادر، مؤخرا مرة أخرى إن لاهاي هي المكان الوحيد الذي يمكن فيه التحقق من إدانة الشخص أو براءته. وأود أن أعيد التأكيد على أن هذه هي المسألة العالقة الوحيدة التي توجد بين كرواتيا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وقد ذكر كل من الرئيس ميرون ورئيسة الادعاء العام السيدة دل بونتي أن تعاون كرواتيا مع المحكمة جيد وأن حالة الجنرال غوتوفينا تبقى العائق الوحيد الذي يعترض سبيل تعاوننا الكامل معها. اسمحوا لي أن أعرب مرة أخرى، باسم الحكومة الكرواتية، عن التزامنا بالتعاون الكامل مع سلطات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمجتمع الدولي في تسوية المسألة المتبقية. وإننا عازمون على الاضطلاع بمسؤولياتنا، بوصفنا ديمقراطية ناضجة، وإننا نواصل التأكيد على امتثال كل مواطن، دون استثناء، لقوانين البلد. وفي نهاية المطاف، يجب أن يعاقب من تمت إدانتهم، بعض النظر عن خلفيتهم العرقية.

تستثمر كرواتيا جهودا مهمة في إعداد محاكمها الوطنية للنظر في قضايا جرائم الحرب. وإنني لمسرور بالخصوص لكون الرئيس ميرون اعترف بالجهود التي بذلناها في هذا الصدد. لقد تطورت هذه العملية في تعاون وطيد مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وإن الغرض منها هو إعداد مسؤولين قضائيين لمقاضاة جرائم الحرب بطريقة مهنية وغير متحيزة. ومن غير المعروف أن القضاء الكرواتي نظر، منذ سنة ١٩٩٢، في ٥٠٠ ١ قضية تقريبا من قضايا جرائم الحرب، أو ٤٩١ ١ قضية على وجه التحديد. وقد برهنت قضية الجنرال ميركو نوراتش، الذي حكم عليه بالسجن لمدة ١٢ سنة، أن محاكمنا قادرة على التصرف بطريقة مهنية ودون تحيز.

وتؤيد كرواتيا تأييدا كاملا استراتيجية الإنجاز للمحكمة، كما وردت في قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). إننا نفهم كون هذا أمرا أولويا بالنسبة لمجلس الأمن، وإننا مستعدون للمساعدة على تسريع وتيرة عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. إن إحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية المختصة من ضمن أعمدة استراتيجية الإنجاز. وتدير وزارة العدل والإدارة والحكم الذاتي الإقليمي برنامجا، بدعم كريم من الحكومة الهولندية، يهدف إلى تدريب خبراء قانونيين في مقاضاة قضايا جرائم الحرب. وأجريت دورة تطبيقية مؤخرا في ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، بتعاون مع قلم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وتؤمن كرواتيا الآن بأنها مستعدة لتحمل قسطها من عمل المحكمة. وسنواصل الحوار مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في هذا الصدد وسنتعاون في ميدان التدريب والمساعدة التقنية. وقد تم استخدام القرائن التي حصلت عليها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من طرف المحاكم الوطنية الكرواتية في القضايا التي تم البت فيها. وإننا لمسرورون بالتعاون الذي أقمناه مع مكتب المدعي العام، وننوي أن نكثف اتصالنا الدائم مع السلطات في لاهاي.

لقد ذُكر في مناسبات عديدة أنه يجب على المحكمة أن تقوم بدور مطبق القانون وحافظ الذاكرة. ويجب أن نضمن كون الأجيال المقبلة قادرة على التفريق بين الضحية والمعتدي، وكذا بين حق الأمة في الدفاع عن نفسها والجرائم الشخصية التي يمكن أن تكون قد ارتُكِبت. وكما ذكرتُ من قبل، يجب أن يعاقب كل من أدينوا، بغض النظر عن خلفيتهم العرقية.

كما أننا ملتزمون بتسوية أصعب قضايا ماضينا. لا يمكن لأية أمة أن تبني مستقبلا أفضل إذا عجزت عن تحمل مسؤولية تصرفاتها. وإنني أؤكد للمجلس بأن كرواتيا مستعدة للقيام بحصتها، وهذا هو ما يجعلنا مرشحين معقولين للعضوية في الاتحاد الأوروبي.

في الختام، اسمحوا لي أن أكرر أن كرواتيا على علم تام بأهمية التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأننا سنواصل الوفاء بواجباتنا بكل ما أوتينا من قدرات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الإدارة العامة والحكم الذاتي الإقليمي لجمهورية صربيا، باسم صربيا والجبل الأسود. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لونكار (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالصربية) (والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): بوصفي عضوا في المجلس الوطني لصربيا والجبل الأسود المعني بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أود أن أشكر الرئيسين والمدعيين العامين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا

على إحاطاتهم الإعلامية الدقيقة. وبصفتي عضوا في المجلس الوطني، أود أن أعرب كذلك عن تقديري للفرصة الممنوحة لي حتى أعرض مواقف صربيا والجبل الأسود أمام مجلس الأمن فيما يتعلق بالمسائل المدرجة في جدول الأعمال اليوم.

أولا، أود أن أكرر أن صربيا والجبل الأسود، بصفتها دولة عضوا في الأمم المتحدة، تقبل الالتزام بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بشكل كامل. وفي هذا الصدد، تبذل دولة اتحاد صربيا والجبل الأسود وحكومة جمهورية صربيا جهودا متواصلة بغية الوفاء بشكل تام بالتزام صربيا والجبل الأسود بالتعاون مع المحكمة. وقد قَدَمتُ أمثلة ملموسة عن هذا التعاون في بياني للجمعية العامة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

وقد تم الإعراب، خلال الاجتماعات التي جرت بين رئيسة الادعاء العام للمحكمة، السيدة كارلا دل بونتي، وأبرز المسؤولين في دولة اتحاد صربيا والجبل الأسود وجمهورية صربيا خلال زيارتها لبلغراد في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، عن الاهتمام المتبادل بتكثيف التعاون بين بلادنا والمحكمة وإنجاحه أكثر.

بُعَيد الانتخابات البرلمانية والرئاسية المبكرة التي تَأَتَى بها إتمام عملية بناء المؤسسات في صربيا، أصبح المجلس الوطني المعني بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة جاهزا للعمل في شهر تموز/يوليه من هذه السنة. ومنذ ذلك الوقت، منح ٥٣ شخصا تنازلا بخصوص حفظ أسرار الدولة أو الأسرار العسكرية أو الرسمية. وقد تمت الموافقة على كل الطلبات التي قدمها مكتب المدعي العام بحلول ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ويجري تناول الطلبات الجديدة والاستجابة لها بطريقة أكثر فعالية.

وهناك أيضا شكل آخر من التعاون الجاري مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فيما يتعلق بحصول مكتب المدعي العام على القرائن والمحفوظات المكتوبة. فقد تم تحويل عدد كبير من الوثائق المطلوبة، بما فيها تلك التي يشار إليها بأنها تتضمن أسرار الدولة أو أسرارا عسكرية من طرف اجتماعات المجلس الأعلى للدفاع والبرلمان وجمهورية صربيا ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية، من بين جهات أخرى، إلى مكتب المدعي العام. وتمت الاستجابة إلى ٢١ من هذه الطلبات منذ تأسيس المجلس الوطني.

واتخذت السلطات المختصة سلسلة من التدابير الملموسة بهدف اقتفاء أثر الأشخاص المتهمين الفارين والموجودين في بلدنا، حسب معلومات مكتب المدعي العام.

بالنسبة للقضية المتعلقة براتكو ملاديتش، المتهم بارتكاب جرائم في سريبرينيتسه، لا تدخر سلطاتنا أي جهد في تحري مكان وجوده. وحتى الآن، نُفِّذ عدد من العمليات، ولكن على الرغم من التحقق من الهوية ومكان الوجود وموثوقية المعلومات وشمولها، لا يوجد حتى ولو إثبات واحد موثوق به يثبت أن راتكو ملاديتش موجود فعلا في أراضي دولة اتحاد صربيا والجبل الأسود. ونحن مصممون على مواصلة اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية للتحقق بمصداقية مما إذا كان ملاديتش مختبئا في أراضينا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأذكر أنه منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، سلم إلى المحكمة ٢٤ شخصا متهما كانوا في أراضي صربيا والجبل الأسود. وأود أن ألاحظ بصورة خاصة أنه في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بعد قيام رئيسة مكتب الادعاء العام، كارلا دل بونتي، بزيارة إلى بلغراد، استسلم للسلطات الصربية العقيد ليوبيسا بيار، من جيش جمهورية صربسكا، وهو موجه إليه اتهام يتعلق بسريبرينيتسه. وقد نقل على الفور إلى المحكمة،

مصحوبا بوزير العدل في جمهورية صربيا. ونحن نرى أنه يمكن أن ينظر إلى هذا الإجراء على أنه خطوة في الاتجاه الصحيح للوفاء بالتزامنا بالتعاون، وبأنه الطريق الصحيح للوفاء بما تبقى من التزامات صربيا والجبل الأسود تجاه المحكمة.

بعد استسلام العقيد بيار، ارتفع وعي الجمهور معتبرا الاستسلام طوعا الطريقة لتنفيذ تعاوننا بفعالية مع محكمة لاهاي. وهذا من شأنه أن يمكن بلدنا من المضي قدما على طريق التكامل الأوروبي وتكثيف تعاوننا مع المجتمع الدولي، الذي يلتزم به في الحقيقة معظم مواطني صربيا والجبل الأسود. ويتصل جميع مسؤولي الدولة بالجمهور على أساس منتظم في محاولة لإيضاح أن الدولة يجب ألا تكون رهينة للوائح الاتهام التي تصدر في لاهاي وأن استسلامهم يسهم في استقرار البلد.

وأود أن أشدد بشكل خاص على التعاون الشامل من جانب حكومة وسلطات دولة جمهورية الجبل الأسود والتزامهما الكامل بالوفاء بجميع الالتزامات الناشئة عن ذلك التعاون. وستفي صربيا والجبل الأسود بجميع التزاماتها المالية تجاه المحكمة في المستقبل القريب.

وقد استهلت حكومة صربيا أيضا تحقيقا يتعلق باختفاء غوران هادزتش، الذي أصدرت المحكمة لائحة اتهام ضده. وينبغي أن يوفر التحقيق جوابا عن الطريقة التي أمكن من خلالها تسريب معلومات سرية داخل سلطات الدولة، مما مكن هادزيتش من الفرار. حكومتي ملتزمة بإجراء تحقيق كامل وحل هذه القضية ومعاقبة المسؤولين.

وأود أن أذكر المجلس بأن المحاكمة على ارتكاب ”جريمة أوفكارا“ جارية الآن في محكمة بلغراد. وقد شهدت الجهات الدولية الفاعلة ذات الصلة أن الإجراءات تتسم بقدر كبير من الطابع المهني وتتمشى مع المعايير المعترف بها دوليا. وكان تقييم رئيسة مكتب الادعاء العام في المحكمة، كارلا دل بونتي، لإجراءات مكتب الادعاء العام ومحكمة بلغراد إيجابيا، وكذلك تقييم قدرتهم على إجراء محاكمات أخرى. وكان هذا هو سبب نقل مكتب الادعاء العام في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا قضية أخرى إلى الولاية القضائية لمكتب المدعي العام في بلغراد، الذي يجري الآن تحقيقا مناسبا.

تعي صربيا والجبل الأسود مسؤولياتها المتعلقة باستراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة. وفي هذا السياق، بذلت جهود عديدة لتحسين قدرة المحاكم ومكاتب الادعاء العام المحلية والمحترفون المحليون العاملون في مجال القانون من أجل الامتثال الكامل للمعايير الدولية. وفي هذا السياق، اعتمدت حكومة صربيا في الأسبوع الماضي مشروع قانون لبرنامج حماية الشهود وقانونا يمكّن المحاكم المحلية قبول الأدلة والمعلومات التي تجمعها المحاكم الدولية. ويثبت كل هذا أن المحاكمات على جرائم الحرب يمكن أن تتم أمام محاكم محلية. وأنها يجب أن تتم أمام هذه المحاكم بصورة متزايدة.

أود أن أخبركم أنه عقد في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر اجتماع بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في جمهورية صربيا ونظيريهما في جمهورية صربسكا، وكرسوا جُل اهتمامهم لمسألة التعاون مع المحكمة على وجه التحديد. وخلص الاجتماع إلى أنه ينبغي بذل جهود نشطة ومصممة لحل المسائل التي لا تزال عالقة في هذا الميدان.

حكومة جمهورية صربيا وجميع الجهات السياسية الفاعلة ذات الصلة في صربيا وفي اتحاد دولة صربيا والجبل الأسود تعي وعيا مطلقا الالتزام بالتعاون التام مع المحكمة. ويوجد اتفاق كامل أيضا بينهم بشأن ضرورة متابعة ذلك التعاون. ونتيجة لذلك، ستتخذ خطوات جديدة للوفاء بالتزاماتنا تجاه المجتمع الدولي، وأنا واثق بأنها ستحقق نتائج ملموسة في القريب العاجل، مما سيثبت تعاوننا مع المحكمة.

والأهم من ذلك، أنني أود أن أشدد على أن حكومة صربيا والجبل الأسود مصممة على اتخاذ إجراءات جديدة بغية تحقيق نتائج ملموسة تثبت تعاونها مع المحكمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا، الذي أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نغوغا (رواندا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يتقدم لكم السيد الرئيس بالشكر على عقد هذا الاجتماع، الذي استمع فيه المجلس إلى رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والادعاء العام فيهما. وسيقصر وفدي ملاحظاته على تقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

قبل كل شيء، نود أن نتقدم بالتهنئة والشكر لرئيس المحكمة، القاضي إريك موس، والمدعي العام حسن بوبكر جلو على تقريرهما.

في هذا الشهر، تشرين الثاني/نوفمبر، تكون قد مضت عشر سنوات على اعتماد مجلس الأمن القرار ٩٩٥ (١٩٩٤)، الذي أنشئت بموجبه المحكمة. وهذا هو الوقت المناسب لاستعراض وتقييم أداء المحكمة حتى الآن. وإننا نشيد بالمحكمة ونهنئها على العمل الذي أنجزته هذا العام. ونأمل أن تحسن المحكمة كفاءتها وفعاليتها، وأن تحدد الميادين التي تحتاج لمزيد من التحسين. فاستمرار التحسين مهم بشكل خاص في ضوء قصر الفترة نسبيا المتبقية للمحكمة لإنجاز ولايتها.

في البداية، حدد مكتب الادعاء العام أكثر من ٣٠٠ ''سمكة كبيرة'' يتعين محاكمتها قبل أن تنجز المحكمة ولايتها. ونلاحظ اليوم أن عبء عمل مكتب المدعي العام قد تقلص من عدد ''السمك الكبير'' الأولي إلى حد أدنى. ونتيجة لذلك، نرى أن بعض المتهمين السيئي السمعة، مثل كالكست مباروشيمانا، لم يعودوا مستهدفين للمحاكمة. بدلا من ذلك، جرى تعويضه عما فقده من دخل من عمله في الأمم المتحدة. وحكومتي ترى أن هذه ليست صفعة على وجه المجتمع الدولي فحسب، بل أيضا استهزاء بالعدالة. ونحث المحكمة مرة أخرى على أن تنظر في تقديم هذا الشخص للعدالة.

استنادا إلى الأرقام التي قدمتها المحكمة. نلاحظ أنه بنهاية مدة ولايتها، ستكون قد أكملت عملها المتعلق بـ ٢٥,٦ في المائة فقط من عدد الذين كانت المحكمة نفسها تشتبه فيهم أصلا واعتبرتهم ''سمكا كبيرا''. ولكن حتى يكتمل العمل حتى بالنسبة لهذا العدد، يتعين على المحكمة أن تتأكد من أن جميع المحاكمات ومحاكمات الاستئناف الجارية الآن سيجري الإسراع فيها وإنجازها. يجب أن تتأكد المحكمة من بدء إجراءات في جميع القضايا التي لم تبدأ النظر فيها بعد. ويتعين عليها ضمان إلقاء القبض على جميع المتهمين الفارين والشروع في محاكمتهم. وينبغي للمحكمة ترشيد نظم إدارتها الداخلية، بالرغم من أنه حدث تحسن هائل في التنظيم في الآونة الأخيرة. ويجب على جميع الدول أن تتعاون بكل السبل مع المحكمة.

ونحن نشعر بالقلق لأن تأخر سداد المساهمات المقررة على الدول الأعضاء أو عدم سدادها للمحكمة أدى إلى مصاعب مالية شديدة. وأدى هذا إلى تجميد التوظيف وبالتالي أبطأ عملها. وهذا الإبطاء يأتي في وقت نتوقع فيه للمحكمة أن تعمل على نحو مطرد صوب تنفيذ استراتيجيتها للإنجاز. ويتحتم على الدول الأعضاء سداد مساهماتها في حينها، بالكامل وبدون شروط، إذا أردنا تحقيق الأهداف المحددة في استراتيجية الإنجاز.

ورواندا ليست مهتمة بما يتعلق بجهود المحكمة الرامية إلى تحقيق المستوى المتوقع من الإنجاز فحسب، ولكن أيضا

بألا تكون استراتيجية المحكمة للإنجاز استراتيجية لإفلات المشتبه فيهم الذين لم يحاكموا بعد. وفكرة إحالة القضايا من المحكمة إلى رواندا، على نحو ما هو متوخى في استراتيجية المحكمة للإنجاز، تعالج شواغلنا. وتعتبر حكومة رواندا إحالة القضايا إلى رواندا عاملا أساسيا في ضمان محاكمة جميع كبار المشتبه فيهم بارتكاب أعمال الإبادة الجماعية أو مرتكبيها، حتى بعد إكمال ولاية المحكمة.

وحكومة رواندا مستعدة لتلقي كل القضايا التي لم تكتمل عند نهاية ولاية المحكمة. ولذلك نحث المحكمة على الإسراع بالعملية المؤدية إلى نقل تلك القضايا بصورة فعلية.

وتشيد رواندا بجهود المحكمة المبذولة في تعقب المتهمين الفارين. ونعرب أيضا عن تقديرنا لالتزام بعض الدول الأعضاء بتقديم الدعم والتعاون إلى المحكمة بإلقاء القبض على المتهمين وترحيلهم إلى مقر المحكمة. ونشيد على وجه الخصوص بالجهود المشتركة بين المحكمة وحكومتي جنوب أفريقيا وهولندا في اعتقال ونقل إفرايم سيتاكو وإفرايم كانايا روكيغا، على التوالي.

ومع ذلك، لا نزال نلاحظ أن هناك عددا كبيرا من المشتبه فيهم الذين وجهت المحكمة إليهم عرائض اتهام، مثل فيليسيان كابوغا ونغيراباتواري وغيرهم ممن لا يزالون طليقي السراح فحسب بل موجودين في أراضي بعض الدول الأعضاء. ونود أن نشير مع الاستياء إلى أنه اتضح أن بعض الدول محجمة عن التعاون مع المحكمة على اعتقال وتسليم هؤلاء الهاربين إلى المحكمة. ونحن نحث المحكمة على إظهار المزيد من الشفافية لدى تقديم تقاريرها المتعلقة بهذه المسألة ولدى مناقشتها. ونطلب من المحكمة على وجه الخصوص إبلاغنا وتقديم تقاريرها إلينا وإشراكنا دائما في المناقشات المتعلقة بمستوى التعاون الذي تجده من الدول الأعضاء في التعامل مع هذا التحدي. وعلى الرغم من أن أغلبية الهاربين موجودون في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن هناك آخرين في دول أخرى غير جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقد اقترحنا، على سبيل تعزيز الشفافية في هذا الأمر، أن يقوم المدعي العام أيضا بتحديد أسماء الدول الأخرى التي تؤوي الهاربين.

وتعرب حكومتي عن تقديرها للدعم المقدم من المجتمع الدولي، الأمر الذي مكنها من تشييد مرفق احتجاز في رواندا يستوفي المعايير الدولية. ونتوقع الآن أن يقضي المدانون مدة سجنهم في رواندا، مما سيسهم في عملية المصالحة والتئام الجروح، والقضاء على ثقافة الإفلات من العقاب، لأن الناس يصبحون الآن قادرين على إدراك الصلة المباشرة بين الجرائم المرتكبة والعقوبات الموقعة، الأمر الذي ظل غائبا طوال هذه الفترة.

ونود أيضا أن نشير إلى أن رواندا ستحتاج إلى الدعم في تدريب متحرييها ومحامييها وقضاتها، وكذلك رفع مستوى مرافقها القضائية وهيكلها الأساسي، بغية إجراء هذه المحاكمات بأعلى مستوى من الكفاءة المهنية والفعالية. وسنحتاج إلى الدعم من المجتمع الدولي في سعينا إلى إنجاح جهودنا. ونحن نرحب بالمراقبة اللاحقة، ولكن ينبغي أن يسبقها بناء القدرة في البداية، وأود أن أكرر التأكيد على أن رواندا تحتاج إلى مساعدة في هذا المجال بنفس الطريقة التي تحتاج بها بلدان منطقة البلقان إلى هذه المساعدة، ويجري تقديمها إليها.

ويود وفدي أن يسترعي انتباه مجلس الأمن إلى محنة العديد من الناجين من الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤. إنهم يعيشون في أحوال شاقة للغاية. إذ لا يزال معظم الناجين من الإبادة الجماعية، وخاصة اليتامى والأرامل وضحايا العنف الجنسي، يعانون من الفقر المدقع، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وقلة فرص

الحصول على التعليم والعناية الطبية، ولم نذكر سوى القليل من المشاكل. ونحن نحث المجتمع الدولي على الاعتراف بخطورة المشكلة وتأييد مشروع قرار الجمعية العامة الذي يعرض في جلسة عامة للجمعية العامة في هذه الدورة.

ويمثل توفير الأمن للشهود الذين أدلوا بشهاداتهم أمام المحكمة شاغلا رئيسيا لحكومة رواندا. فعلى الأقل قتل أحد شهود الادعاء مؤخرا. ووردت تقارير عن آخرين كثيرين يعيشون في ظل التهديدات. ولا تزال حكومتي تجري التحريات، وتقوم باعتقال ومحاكمة جميع الذين يشتبه في أنهم يشاركون في هذه الجرائم الشنيعة. وقد دعونا المحكمة أيضا، ولاسيما قلم المحكمة، إلى عقد اجتماع لاستعراض التعاون. ويتوقع من الاجتماع أن يعد وثيقة بشأن السياسة العامة والإطار اللازمين للتعاون في المجالات الرئيسية، بما في ذلك حماية الشهود. واقترحنا لقلم المحكمة أن يعقد هذا الاجتماع في الأسبوع الأول من ديسمبر/كانون الأول، ونتوقع ردا إيجابيا من قلم المحكمة.

أخيرا، إن رواندا ملتزمة تماما بالتعاون مع المحكمة ودعمها، ونحن سعداء بأن الرئيس والمدعي العام للمحكمة يقدران مستوى التعاون الذي نقدمه إلى المحكمة، ونتعهد بمواصلة التعاون إلى المدى الذي نستطيعه. ونعرب عن تقديرنا أيضا للاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي لرواندا والدعم الذي يقدمه إليها في سعيها إلى إعلاء شأن العدالة وإعادة بناء البلد على أساس الوحدة وسيادة القانون والمصالحة.

ويود وفدي أن يشكر، من خلالكم، جميع أعضاء مجلس الأمن على دعمهم للمحكمة ولرواندا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك، الذي أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

السيد كوسليوغيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): في البداية اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي ثيودور ميرون، ورئيسة الادعاء كارلا دل بونتي على تقريرهما السنوي والرسائل الواضحة للغاية والمباشرة فيما يتعلق بمشاكل المحكمة في الوقت الحالي. وتؤكد البوسنة والهرسك مرة أخرى دعمها للمحكمة وتشيد بكل موظفيها على جهودهم الرامية إلى منع الإفلات من العقاب وإنجاز العدالة لضحايا الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وبالتالي وضع معالم رئيسية جديدة في العدالة الجنائية الدولية.

وقد رسخت المحكمة، خلال سني وجودها الإحدى عشرة، مكانتها كمؤسسة نزيهة ذات كفاءة وأداء مهني رصين. وكان دورها ذا شقين: فمن جهة، كان دورها التاريخي يتمثل في تصحيح الأخطاء وتحديد المسؤولية الشخصية عن بعض أبشع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وبالتالي إراحة المشاركين في الصراع من الشعور الجماعي بالذنب؛ ومن الجهة الأخرى، كان دورها الثاني أن تكون رائدة في العدالة الجنائية الدولية، ممهدة الطريق لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وفي هذه الأثناء أصبح منع الإفلات من العقاب مبدأ مقبولا دوليا على نطاق واسع، وأصبحت تحقيقات كلا المحكمتين وإجراءاتهما وأحكامهما جزءا هاما من الفقه القانوني الدولي.

لقد قدم مائة وأربعون متهما إلى المحكمة. وصدرت على اثنين وخمسين منهم أحكام من دوائر المحاكمة؛ وصدرت العقوبة النهائية على ٣٠، وقضى ١٠ منهم فترة عقوبتهم بالفعل. وعلمنا، مع الأسف، من الرئيس، الأونرابل القاضي ميرون، أنه من الواضح أن المساعدة المالية الدولية المقدمة إلى المحكمة أخذت تنضب، ولذلك أود، بالنيابة عن بلدي، أن أكرر المناشدة للمساهمين الرئيسيين ليواصلوا

دعمهم للمحكمة ما دام ذلك ضروريا. وبنغمة أكثر تفاؤلا، مما يستحق الثناء أن ١٢ قاضيا من بين ١٦ قاضيا دائما في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أعيد انتخابهم في الانتخابات التي أجريت الأسبوع الماضي ليخدموا حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وذلك من شأنه تمكين المحكمة من مواصلة العمل بنفس الاتساق الذي أظهرته في الماضي.

وتبرز البوسنة والهرسك بصورة خاصة دور المحكمة الدولية في محاكمة جرائم الحرب التي تشمل كل واحدة منها متهما واحدا كشرط مسبق للمصالحة المستدامة بين الأعراق في البلد والمنطقة بأسرها. وتجدر ملاحظة أن الإيماءات التي تصدر عن المتهمين – الذين لا يعترفون بذنبهم فحسب، وإنما أيضا يعربون للضحايا عن ندمهم – تشكل معالم في عملية المصالحة.

وما فتئت البوسنة والهرسك عاقدة العزم على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالتعاون مع المحكمة الدولية. وسجلنا بشأن اعتقال المتهمين الفارين وإحالتهم، وطلب الوثائق، وإمكانية الوصول إلى الأرشيف وتوفر الشهود، قد تحسن في السنة الماضية، لذلك، بلغنا على الشعور بخيبة أمل أن أحدث الأنشطة التي اضطلعت بها سلطات البوسنة والهرسك، ولا سيما سلطات جمهورية صربسكا، لا تعترف بها المحكمة الدولية حيث أن تقرير المدعي العام الرئيسي لا يزال يفيد بأنه: ”... لا يوجد تعاون من جانب جمهورية صربسكا“.

وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ الاتحاد الأوروبي قرارا بتجميد جميع الأصول والحسابات المصرفية العائدة للأشخاص الذين توجه المحكمة الدولية التهمة إليهم. وقبل مجرد بضعة أيام، حذت حكومة البوسنة والهرسك الحذو نفسه وفرضت التدابير ذاتها. علاوة على ذلك، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت قوات خاصة تابعة لوزارة الداخلية في جمهورية صربسكا باعتقال ثمانية متهمين بجرائم حرب وإبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وهم: فيسيليني كانير وغوران فاسي وسفتكو نوفاكوفي وجوفان سكوبو ومومير غليسي وزليكو ميتروفي ودراغوي رادانوفي ومومير سكاكافتش. وأصدرت محكمة محلية في سراييفو مذكرات بإلقاء القبض عليهم، عقب تحقيقات أجريت بالتعاون مع المحكمة الدولية، وتمت إحالة المتهمين إليها. وترافق هذا العمل مع بيان صادر عن وزير الداخلية في جمهورية صربسكا جاء فيه: ”هذا أول إجراء يتخذ لتحسين تعاون جمهورية صربسكا مع المحكمة الدولية، وستتواصل مثل هذه الإجراءات حتى يصبح تعاون جمهورية صربسكا مع المحكمة الدولية مرضيا“.

ورغم التقدم الواضح الذي تم إحرازه بالتعاون مع المحكمة الدولية، لا يزال العديد من المتهمين بارتكاب جرائم حرب طليقين، الأمر الذي يشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق المصالحة بين الأعراق، لأنه كي ينسى البلد ماضيه المأساوي ويتحرك قدما، يجب إرسال جميع المتهمين، ولا سيما أشهر اثنين منهم رادوفان كراديتش وراتكو ملاديتش، إلى لاهاي لتقديمهم إلى العدالة. وعدم التعاون الكامل هذا مع المحكمة الدولية هو السبب الذي حرم البوسنة والهرسك من الانضمام إلى عضوية هيئة الصداقة من أجل السلام في مؤتمر القمة الذي عقدته منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) في اسطنبول في حزيران/يونيه في هذا العام. واسمحوا لي أن أذكر ما قاله زعماء ناتو عن هذا الموضوع في البيان الذي أصدروه في اسطنبول:

> ”نحن نشعر بالقلق إزاء أن البوسنة والهرسك، ولا سيما العناصر المعوقة في كيان جمهورية صربسكا، لم تف بالتزامها القاضي بالتعاون الكامل مع المحكمة الدولية، بما في ذلك إلقاء القبض على المتهمين بارتكاب جرائم حرب وإحالتهم إلى المحكمة الدولية، وهو مطلب أساسي

لكي ينضم البلد إلى هيئة الشراكة من أجل السلام“.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أيضا من جديد على أن التعاون الكامل من جانب بلدان غرب البلقان مع المحكمة الدولية يظل عنصرا رئيسيا من عناصر عملية تحقيق الاستقرار والانتساب التابعة للاتحاد الأوروبي، ويشدد على أن عدم التعاون الكامل مع المحكمة الدولية من شأنه أن يعرض للخطر الشديد أي تحرك صوب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

لذلك، يتضح أن عدم التعاون الكامل مع المحكمة الدولية يشكل الآن العقبة الرئيسية أمام البوسنة والهرسك لكي تصبح ديمقراطية أوروبية مستقرة ومسالمة ومزدهرة.

ملفات التجريم ضد ٩٠٨ ٥ أشخاص أحيلت إلى مكتب المدعي العام للمراجعة، ولكن لم يمثل أمام المحكمة سوى ١٠٠ شخص تقريبا. وهكذا فإن المئات، بل الآلاف من مرتكبي الجرائم الجسيمة في البوسنة والهرسك لم تصدر حتى لوائح اتهام بحقهم. ومن بينهم أعضاء في المجتمع المحلي وآخرون من الخارج ربما يكونون قد ساهموا في اندلاع العنف، ومتفرجون لم يشتركوا في ارتكاب الجرائم ولكنهم لم يفعلوا شيئا لوقفها أيضا.

وتعتزم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، استنادا إلى استراتيجية الإنجاز، أن تحيل إلى المحاكم المحلية ملفات التحقيقات التي لم تكتمل والمواد المتعلقة بالتحريات. والأمر بعدئذ سيعود إلى سلطات القضاء والادعاء العام على الصعيد المحلي كي تتصرف بشأن تلك القضايا. وذلك سيبدأ في العام القادم وسيمثل اختبارا جديا لنضج المحاكم المحلية. وسيمثل أيضا خطوة هامة لبناء مؤسسات العدالة في البوسنة والهرسك، التي ستساهم في إحراز قدر كبير من التقدم صوب خلق مجتمع قائم على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

وترحب البوسنة والهرسك بالتعاون بين المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومكتب الممثل السامي في عملية تأسيس غرفة خاصة للمقاضاة على جرائم الحرب داخل محكمة الدولة في البوسنة والهرسك، وتهيب بالدول الأعضاء أن توفر الدعم التقني والمالي الضروري لاضطلاعها بأعمالها. وفي ذلك الصدد، من المهم جدا إكمال عملية تعيين الموظفين ووضع ميزانية الغرفة الخاصة لجرائم الحرب بمحكمة الدولة في البوسنة والهرسك، مراعاة لحجم العمل الكبير الذي ينتظرها في المستقبل القريب.

ونؤيد أيضا تأييدا تاما العمل الهام الذي تضطلع به بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في المنطقة لبسط سيادة القانون، بما في ذلك تعزيز النظم القضائية الوطنية ودعم إصلاح الشرطة. إن رصد المحاكمات المحلية على جرائم الحرب يمثل مساهمة جوهرية في ذلك السياق. وإننا نرحب بأي مقترحات لزيادة مشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا دعما لاستراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٢٠.